

أحزاب الإسلام السياسي وصنع السياسة الخارجية بين منظوري الأمة والدولة : حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً

Political Islam parties and foreign policy making between the nation and state perspectives: The Case of The Turkish Justice and Development Party



طالب الدكتوراه/ مراد هاشم^{2,1}

¹ جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

² المؤلف المراسل: mouradhachem@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/02 تاريخ القبول للنشر: 2020/09/13 تاريخ النشر: 2020/12/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: أ. / عفاف طربلي (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د. / محمد أكرم عربات (جامعة سطيف 2)

ملخص:

عالجت هذه الدراسة توجهات أحزاب الإسلام السياسي ومساراتها في صنع السياسة الخارجية من موقع الفاعل الرسمي، متسائلة عن إمكانية انسجام سياساتها مع التنظيم الدولي المعاصر، واشترطت الدولة كفاعل دولي وحيد يمثل هذه السياسات، ضمن هوية ومصالحة وطنية، دون الاعتراف بمستوى الأمة كرابط قيمي وهوية تجمع الدول الإسلامية ومصالحها، ما استوجب نقد الأطر النظرية للإسلام السياسي حول رابطة الدولة والأمة ومستوى العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وتبنيها توجه غلب عليه المنظور الواقعي الليبرالي الجديد في العلاقات الدولية، وابتعد عن البنيوية القيمية، من خلال دراسة نموذج يعبر عنها وهو حزب العدالة والتنمية التركي وتجربته في الحكم منذ 2002 وصنع السياسة الخارجية التركية.

الكلمات المفتاحية: الإسلام السياسي؛ الدولة؛ الأمة؛ السياسة الخارجية؛ الواقعية؛ الليبرالية؛

البنيوية.

Abstract:

This study dealt with the issue of the trends of political Islam parties and their paths in foreign policy making from the official actor, asking about the possibility of the consistency of their policies with the contemporary international organization and the requirement of the state as a single international actor representing these policies within the national identity and interest , without recognizing the level of the nation as a valuable and identity link that brings together Islamic countries and their interests, what necessitated them to criticize the theoretical frameworks of political Islam about the bond of the state and the nation and the level of international relations and foreign policy, and their adoption of a dominant approach to the perspective of new realism and neo-

liberalism in international relations, and Infringement on the structural value, through a study model which is expressed by the Justice and Development Party of Turkey and its experience in power since 2002, and Turkish foreign policy-making.

Key words: *political Islam; state; nation; foreign policy; realism; liberalism; structuralism.*

مقدّمة:

أصبح موضوع أحزاب الإسلام السياسي (الحركات الإسلامية) منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، من المداخل الأساسية في دراسة وتحليل النظم السياسية في العالم الإسلامي (إبراهيم ح.، 2003)، أين طرحت نفسها كبديل جديد يحمل مشاريع سياسات عامة تخالف سياسات النظم السياسية القائمة. واليوم نجد عدد منها قد أصبح في موقع السلطة، وصار كثير من قياداتها نخب سياسية صانعة للسياسات العامة ومنتخدة للقرار السياسي. ومن أهم التجارب الإسلامية في الحكم اليوم هي تجربة حزب "العدالة والتنمية" في تركيا منذ سنة 2002 إلى يومنا هذا، وهي تجربة تتمتع بالاستقرار، والحكم الأغلبي للحزب منذ توليه للسلطة، ولهذا ستكون هذه التجربة أنموذج الدراسة، على اعتبار الدور الرسمي للحزب في صنع السياسات العامة بكل مستوياتها الداخلية والخارجية، وفي هذه الدراسة يتم التركيز على السياسة العامة الخارجية للحزب.

ولهذا ستبحث الدراسة في طبيعة السياسات الخارجية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي، في ظل تخوفات الدوائر الداخلية والخارجية المعارضة أو المتحفظة من أيديولوجية أحزاب الإسلام السياسي في السياسة الخارجية، باعتبارها مقدمة لهوية ومصصلحة الأمة (الأمة الإسلامية)، على هوية ومصصلحة الدولة الوطنية في السلوك السياسي الخارجي، لهذا تتخوف المعارضة من هذا التوجه، خوفاً منها على مصالح وهوية الدولة الوطنية. أما التنظيم الدولي وهيئاته فيتخوف من تغيير مستويات العلاقات الدولية وتجاوز وحدة الدولة وسيادتها في السلوك الخارجي، وما ينجم عليه من مشكلات وأزمات في العلاقات الدولية. وخوفها أن يتجه الحزب نحو منظور التغيير الجذري الأيديولوجي مستغلاً في ذلك سلطة الدولة، وفي ذلك خطر يهدد استقرار وتماسك الدولة ومجتمعاتها، وعلاقتها الدولية مع محيطها الإقليمي والدولي. إذا لم يسلك الحزب النهج الواقعي والليبرالي في سياساته الخارجية، وتبنى النهج البنيوي المثالي (التغيير الجذري) نحو بعد أممي في هوية ومصصلحة الدولة التركية.

إشكالية الدراسة: تنطلق الدراسة من الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت أحزاب الإسلام السياسي ممثلةً في حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً، صنع سياسة خارجية تجمع بين بعدي الدولة والأمة (الأمة الإسلامية) من حيث (الهوية، والمصلحة)، ومتوائمة مع هوية ومصصلحة الأمة الإسلامية، ومرجعيتها السياسية، وفق نهج واقعي ليبرالي عقلائي تدريجي يجنبها المخاطرة بمصلحة الدولة وانسجامها مع محددات التنظيم الدولي ومساراتها؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها؛ أنّ أحزاب الإسلام السياسي ومن خلال ممارستها للحكم، تميزت سياساتها الخارجية بدمج منطلقات كلّ من النظرية الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، والبنوية، فلم تكن مثالية جذرية. ملتزمة بالمسارات المتاحة في التنظيم الدولي والقانون الدولي، ومبدأ توازن القوى. ومحددات فعل الدولة من هوية ومصصلحة، لهذا كان سلوكها الخارجي محافظ على مستويات السيادة الوطنية، والمصلحة القومية كاختيار عقلاي يميز الدولة. في حين تأثر قرارها السياسي الخارجي بطبيعة الفاعل الإسلامي، وأسسها القيمية والمعنوية التي تمنح بين الأمة والدولة، التي تحاول تجاوز المفهوم الغربي وأطره النظرية في تحديد دوائر المجتمع الدولي التي لا يعتدّ بمفهوم الأمة في شكله المعنوي والمادي.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من المكانة التي أصبحت تحتلها ظاهرة الإسلام السياسي في العالم الإسلامي اليوم، ومن يمثله من حركات اجتماعية وأحزاب سياسية، وتعاضم دورها السياسي في المعارضة والحكم بالمنطق الإسلامي، وتجربتها الحديثة في السلطة وصنع السياسات العامة، والتي لم تحظى بالدراسة والتحليل العلمي الوافي خاصة من الجانب السلوكي للفاعل السياسي الإسلامي، أي بيان تأثير طبيعة الفاعل السياسي ومعتقداته السياسية والدينية على السياسات العامة.

غير أنّ الدراسة ستقتصر على بحث تأثيرات الفاعل السياسي الرسمي ذو التوجه الإسلامي على السياسة الخارجية، من خلال البحث في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي في الحكم منذ سنة 2002 في صنع السياسات الخارجية أنموذجاً، والتركيز عليها تجاه أهم قضية تهم الأمة الإسلامية وتوحيدها وهي القضية الفلسطينية، والنظر في مدى توافقها مع منطلقات الإسلام السياسي في السياسة الخارجية؛ بحكم أنّ منطلقاته تجاه هذه القضية على مستوى الفكر والخطاب ذات بعد أممي (الأمة الإسلامية)، تتجاوز وحدة الدولة الوطنية ومحددات فعلها (الهوية، والمصلحة، والسلوك)، إلى محددات يحددها منظور الأمة الإسلامية.

منهجية الدراسة

ترتكز الدراسة بصورة أساسية على المنهج الوصفي، والمقارن، وعلى اقترب التحليل النظمي، واقترب الجماعة، واقترب النخبة. ومدخل السياسة العامة الخارجية، ومدخل علاقة الدولة بالمجتمع.

محاور الدراسة

المحور الأول: أحزاب الإسلام السياسي... بين منظوري الأمة والدولة.
المحور الثاني: الاتجاهات النظرية المؤثرة في السياسة الخارجية بين مركزية الدولة والتنظيم الدولي.

المحور الثالث: السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية... بين هوية ومصصلحة الدولة أو الأمة.

المحور الأول

أحزاب الإسلام السياسي... بين منظوري الأمة والدولة

يعتبر هذا المحور ركيزة نظرية للدراسة، تتحدّد منه مؤشرات التحليل المتولدة عن دلالات هذه الكلمات المفتاحية، وبيان علاقتها بالدراسة باعتبارها تتضمن متغيرين؛ متغير مستقل متمثل في أحزاب الإسلام السياسي، وما تحمله من مفاهيم للدولة والأمة والتنظيم الدولي، على المستوى الفكري المعياري، وأثر ذلك على المتغير التابع وهو العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدولة.

أولاً: مفهوم الإسلام السياسي

الحقيقة التي ننطلق منها في تحديد مفهوم الإسلام السياسي أنّ التعاريف والتسميات التي وضعت للظاهرة يشوبها ضغط أيديولوجي كبير، كونها ترتبط بالخلفيات الأيديولوجية التي يأخذ بها صاحب التعريف، لهذا نجد تعريفات متطرفة لا تعترف إلاّ بالوجه المتطرف للتيار الإسلامي، واصفةً إياه بجميع الخصائص والنعوت التي ترتبط بالعنف والإرهاب ومعاداة الغرب، والتوظيف السياسي للدين الإسلامي، كما نجد تعاريف معتدلة لا تركز إلاّ على صور الاعتدال لهذا التيار واصفةً إياه بالخصائص والنعوت المعتدلة التي يمكن أن تؤهله للاندماج في الشبكة السياسية الدولية عموماً والغربية خصوصاً (غماري، 2016)، في رؤية اندماجية باعتباره تيار سياسي مشابه لباقي التيارات، وقادر على التكيف مع قيم الحضارة الغربية وحداثتها.

وأخر المسميات التي صارت تنعت بها ظاهرة الحركات الإسلامية- كما يحب مناصروها تسميتها- تسمية "الإسلام السياسي"، الذي غدا مألوف ومقبول لدى الدارسين والمهتمين بالحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية، وتوصيفها بحركات الإسلام السياسي، سواء في الدوائر الغربية أو الإسلامية، المعارضة لها والمؤيدة. مع أنّ الدراسة تستخدم اللفظ والتسمية بتحفظ.

ولا يهمننا في هذه الدراسة الخوض في التناقضات بين الطرفين على الرغم من أهميتها، بل يهمننا أكثر الوقوف على أهم التعريفات الموضوعية من أجل الوصول إلى تعريف إجرائي نستخدمه في التحليل واختبار فرضية الدراسة.

إنّ تعريف ظاهرة الإسلام السياسي يتحدّد بمنظورين؛ إمّا التعريف من حيث المسارات والمعطيات والسياقات التاريخية الخاصة التي ساهمت في إنضاجها وبلورتها، فنعود إلى النشأة والتأسيس، وهنا نعود لسنة 1923 تاريخ سقوط الخلافة العثمانية الإسلامية على يد "كمال أتاتورك"، وما خلفه في نفوس قطاع مهم من المسلمين من إحساس بالفراغ الأنطولوجي، في أبعاده المختلفة السياسية والتشريعية والدينية والدستورية؛ إذ تفكك وجود الدولة الراعية التي تشرف على تنظيم أحوال الرعية وتحرس دينهم، وتفتي لهم، وتنظم شؤون دنياهم وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية. فكانت هذه اللحظة التاريخية المؤسفة في مسار الأمة الإسلامية مبرراً لنشوء أول تنظيم للإسلام السياسي ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين، كجماعة تهدف لإعادة التشريع الإسلامي للدولة الإسلامية الحاضرة

التي تستعيد الخلافة، ولو بأسماء ومؤسسات جديدة. وتؤصل الحكم في الإسلام، وتفتح على منتوجات الفكر السياسي الحديث شوقاً إلى إقامة نظام حكم إسلامي تنشُد إليه جميع المسلمين في العالم، وهو ما اقتضى إعادة ترتيب نظري للدولة في الإسلام.

أما لجهة المشروع، والمفاهيم والمصطلحات، وهذه الخصوصية هي التي مكّنتها من أن تحتل موقعها الاجتماعي والسياسي الآن، وأن تستمر عبر الأزمنة الهائلة التي شهدتها العالم طوال القرن الماضي. ويخطئ من يظن أنّ تحليل الفضاء السياسي الإسلامي بكل تفرعاته وتشعباته يمكن أن يتمّ فهمه أو تحليله بمعزل عن سياق تفاعله مع الواقع الذي يتحرك فيه. والفرضية الأكثر انتشاراً اليوم تؤول منهجياً إلى مقارنة تعتبر أنّ أصل المسألة ليس كامناً في النصوص المؤثرة في بناء الذهنية السائدة فحسب، بقدر ما هو متغلغل في صميم البنية الاجتماعية التقليدية التي عوّقت استكمال عملية التحديث في المجتمعات العربية والإسلامية (الغني، 2017، صفحة ص457).

وفق هذا المنظور يندرج تعريف "نزيه الأيوبي" للإسلام السياسي فيعرفه بأنّه محاولة للربط بين الدّين والسياسة، عن طريق مقاومة بدلاً من شرعنة الحكومة، ومن ثمّ فهو أساساً حركة احتجاجية (غماري، 2016)، وهو توصيف متحرر من الشحنات الأيديولوجية، قدّم الحد الأدنى في تحديد تعريف الظاهرة، فاعتبرها تياراً سياسياً يعمل على ربط الدّين الإسلامي بالسياسة، ويقدمه (الإسلام السياسي) كأيديولوجية مناقضة للأيديولوجية اللاتكينية التي تفصل بين الدّين والسياسة، فهو يقدم مشروعاً فيه علاقة الدّين بالسياسة من خلال تقرير قدرة الدّين الإسلامي على المساهمة في تسيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات الإسلامية (غماري، 2016، صفحة 302)، ويملك محددات ومنظور للعلاقات الدولية بين وحدة الأمة الإسلامية، أو وحداتها المجزأة (الدّول الإسلامية) يقوم على مقوم الأمة الواحدة.

كما يعرفها "سامي إبراهيم" بأنّها: "حركات اجتماعية وسياسية تسعى لترجمة قيم الإسلام وتعاليمه في السياسة، بما تعنيه من تدبير للشأن العام، وذلك بتفعيل ما في المرجعية الإسلامية من معان تحقق المصالح وتضمن الحقوق، والمقصود بالمرجعية النّص المؤسس أي القرآن وما صحّ من السنة مع الانفتاح على كل المعارف المنهجية والنظرية والعلمية القديمة والحديثة المساعدة على فهم النّص في الواقع وفهم الواقع في النّص، هذا الحراك المعرفي الذي يمكن أن تنجزه العقلانية الإسلامية القائمة على جدلية النّص والواقع وهي التي تضع ملامح جديدة لما سمي قديماً بالسياسة الشرعية (إبراهيم س.، 2012، صفحة 37).

وننطلق في هذا العمل من تحديد ظاهرة الإسلام السياسي بشكل إجرائي نعني به؛ التنظيمات والهيئات التي تضع كهدف لها إقامة المجتمع الإسلامي عبر المدخل الدّعوي، أو إقامة الدّولة الإسلامية عبر المدخل السياسي. وهنا نتحدث عن تنظيم الحزب السياسي بالمدلول الإيديولوجي للحزب (تعريف الحزب بالنظر إلى مبادئه وأهدافه): ووفقاً لهذا المدلول يعرف "Edmund Burke" الحزب السياسي بأنه: (جماعة متحدة من الأفراد يسعون بجهودهم الجماعية إلى تحقيق المصلحة الوطنية، ووفقاً لبعض المبادئ التي

تحوز رضاهم جميعاً). فالحزب هنا وكما يقول "Maurice Duverge" «هو اجتماع أشخاص يعتقدون العقيدة السياسية نفسها (الغويل، 2003، صفحة 29). ولا شك أنّ تعريف الحزب بالنظر إلى الإيديولوجية التي يعتنقها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها أمر هام، فإيديولوجية الحزب هي إحدى مكوناته الأساسية، وهي التي تمكن من الحكم على لون الحزب أي على اتجاهه السياسي، مع أنّ الحزب يحمل مدلول التنظيم والوظيفة السياسية.

ثانياً- الدولة والأمة بمنظور الإسلام السياسي... بين الضرورة والمعتقد

إنّ المنطلق القيمي لمناقشة مفهومي (الدولة والأمة) في هذه الدراسة هو منطلق إسلامي، فالحديث عن الدولة وفق الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، والتعامل مع مدلول الأمة هنا نعني به الأمة الإسلامية، وبالتالي سننأى عن الجدل في هذه الدراسة في شأن التوصيفات الأخرى للأمة مثل الأمة العربية أو الأمة القومية بالمفهوم الحديث.

1- الإسلاميون والدولة:

يسلم التيار الإسلامي بأنّ الدولة ضرورة وجودية، اجتماعية، دينية لا يستقيم حال الأمة من دون وجودها، فإقامتها واجب ديني لإقامة الشريعة، وضرورة اجتماعية إنسانية لا بديل عنها في توفير بقاء الجماعة (الغنوشي، 2012، صفحة 9)، وهي محاولة قائمة على ضرورة استئناف الفقه السياسي التقليدي من ناحية؛ لم يعرف الدولة بشكلها النّمطي الحديث، ومن ناحية أخرى تأكيد شمولية الإسلام واحتوائه للدولة ووظيفتها وتحسينها من بدائل الحكم خارج المرجعية الإسلامية. وفي ذلك أيضاً ردّاً على التوجه الفكري المتضمن القرار الرسمي داخل الاجتماع السياسي الإسلامي يعتمد مقولة فصل الدين عن الدولة، واعتبار السياسة شأنًا اجتماعياً لا ركنًا من أركان الدين الإسلامي، وقد تطور هذا التوجه لاحقاً مع العلمانيين المسلمين، ومع حكام الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وهو ما دفع بالإسلاميين منذ زمن المؤسس لحركات الإسلام السياسي حسن البنا بتبني عقيدة الإسلام دين ودولة (البنا، 1989، صفحة 170). دولة بهوية إسلامية، وربطوا ذلك بمصطلح الدولة الإسلامية أو دولة الخلافة. ولكنهم قبلوا بالدولة القومية النمطية الغربية مؤقتاً. على الرغم من أنّ التكيف مع نمطية الدولة القومية المعاصرة يشكل قيود على منطلقات الإسلاميين تجاه مشروع الأمة الإسلامية وإعادة الخلافة.

فالدولة المعاصرة التي تعرّف بشكل عام ومبسط؛ بالبنية السياسية التي تسيطر على سكان يعيشون على أرض محددة وبشرط توفر العناصر التالية: التمايز عن البنى السياسية الأخرى الموجودة في الإطار المجتمعي ذاته، التمتع بالاستقلالية ووجود مركزية في السلطة، والمقصود هنا نوع من الشكل الهرمي. وبالنسبة للقانون الدولي لا تعد الدولة بمثابة دولة إلا إذا كانت مستقلة (حتى، 1985). وبحسب "Max Weber"، فيعرف الدولة عادة في أبسط شروطها بأنها مؤسسة تحتفظ باحتكار العنف على منطقة جغرافية معينة (أونيل، 2017). وأصبحت تأخذ شكلاً نمطياً في كل أرجاء العالم بغض النظر عن الأيديولوجيات المختلفة، وأصبحت كل الدول-صغرت أم كبرت- تتماثل مع غيرها من حيث البنية والشكل.

فالنموذج النمطي للدولة الحديثة يتشكل من رقعة جغرافية تسمى وطناً، ويسمى الناس الذين يقطنون هذه الرقعة شعباً، وأفراد هذا الشعب مواطنون لهم وثائق تثبت شخصية الفرد منهم، ولا يستطيعون التنقل خارج وطنهم إلا بجواز سفر وموافقة الدول المزمع المرور فيها، أما الأجنبي فهو من لا ينتمي للوطن ويقوم وفق القوانين المعمول بها في البلاد، وعلى أرض الوطن يتم تحديد سلطات وعلاقات تسوس الشعب في إطار مؤسسي يسمى الدولة، وهي التي تتكفل بحماية الوطن والشعب والحفاظ على سيادته، وتنتج الدولة مؤسسات للقيام بالأدوار المناط فيها مثل الحكومة والجيش والشرطة والقضاء والسلك الدبلوماسي، وتتكفل الحكومة بتوفير الخدمات الأمنية والمعيشية والاقتصادية والتوجيهية، وتوفر للمواطنين التعليم والتدريب والوظائف والخدمات الصحية، وتنشئ القرى والمدن وترتبطها بنظم الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكة مواصلات برية وبحرية وجوية، وللدولة رئيس يمثلها في المجتمع الدولي وعاصمة وسفارات خارجية وعلم ونشيد وطني وعملة وطنية وبنك مركزي ويوم وطني، وتاريخ وطني ومنتخبات رياضية وطنية... ، وكلها إجراءات نمطية سكنت الدولة كوحدة شبكة النظام الدولي وبشكل يحافظ على نفوذ الدول الكبرى وصادراتها السياسية (الشطي، 2013، صفحة 48). مع فرض نظام معرفي من انتاج الحضارة الغربية المعاصرة بشكل معياري لترسيخ مدلولات الدولة الحديثة.

ولقد تأسس هذا القالب النمطي بعد مجموعة تطورات تاريخية، أهمها التطور الذي شهده العالم المسيحي الغربي في القرون الأربعة الأخيرة؛ الذي تجاوز السلطة الدينية المركزية في روما، تأثراً بعصر التنوير والتّهضة الفكرية والعلمية وتحرير العقل الغربي من أغلال السلطة الدينية، واعتمد مبدأ الصلح والسلم في أوروبا بدل الحروب والتنافس وعقد في ذلك صلح وستفاليا سنة 1648م، والذي أرسى مفهوماً سياسياً جديداً يقوم على مبدئين:

1 - مبدأ سيادة الدول: وهو مبدأ قاد إلى نشوء ممالك ذات نزعة قومية انتهت ببروز فكرة الدولة/القوم وبداية التنافس الاستعماري بينها (الشطي، 2013، صفحة 41). فكانت منطقة الشرق الإسلامي التي كانت أغلبها مستعمرة من قبلهم، هي أول المناطق التي استهدفها المشروع الاستعماري الغربي، فبدأ باحتلال الأراضي ونهب الثروات وإقامة مستوطنات خارج أوروبا، وانتهى بإعادة صياغة شاملة للشعوب وتكوين ذهنيات وسلوكيات الأفراد، ورسم الخريطة السياسية بما يضمن الهيمنة الغربية على العالم.

فقد بنى نموذج الدولة/القوم ليضمن استمرار قيادة الغرب لبقية العالم بشكل تبدو فيه الأمم مستقلة ذات سيادة كاملة في قراراتها وعلى أراضيها، لكنه قيدها بأنظمة معرفية واقتصادية ومالية وأنماط من المعيشة وشبكات تواصل ونظم معلومات وقوانين ومعاهدات دولية، ولا تستطيع أي دولة نمطية تحت أي شكل من أشكال الأيديولوجية أن تتحرر من هذا القيد، ولهذا فإن أسلمة الدولة النمطية ليست سن تشريعات إسلامية فحسب، وإعادة إنتاج نظام معرفي إسلامي، وإعادة تشكيل أنماط المعيشة والعلاقات الاجتماعية بما يتوافق مع قيم الإسلام، وابتكار آليات للسوق وأدوات مالية توافق مبادئ الإسلام، كل ذلك يحتاج إلى تعبئة فكرية شاملة وقادرة على دمج قيم ومبادئ الإسلام ومقتضياته

مع مقتضيات القانون الدولي ومعاهدات الأمم المتحدة والحفاظ على الانفتاح العالمي والتواصل الأممي، وهي عملية تسبق أي مشروع لسن قوانين الدولة المؤسسة وتحقيقها.

2- القانون والتنظيم الدولي: الذي يمثله اليوم هيئة الأمم المتحدة المنشأة بمؤتمر "سان فرانسيسكو" عام 1945م (الشطي، 2013، صفحة 46). حيث حافظت هيئة الأمم المتحدة على جوهر فكرة عصبية الأمم الهادفة إلى هيمنة الغرب على العالم، مستخدمة القانون تارة، والدبلوماسية تارة، والأمر الواقع تارة أخرى، وتم ذلك من خلال إيجاد نظام دولي موحد يضم كل دول العالم ويحافظ على مصالح الدول الخمس الكبرى، خاصة بعد أن دخل عامل امتلاك وتطوير السلاح النووي حلبة المنافسة بين الكبار ليشكل حالة أطلق عليها "توازن الرعب"، وعلى الرغم من أن وثيقة الأمم المتحدة تنص على حفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أن المقصود بذلك هو الأمن والسلم بين الكبار، حيث حفل نصف القرن الماضي بسلسلة من الحروب الدامية بين مختلف دول العالم باستثناء الدول الكبرى، وقام النظام الدولي الجديد:

أولاً: اعتبار الدولة/القوم الوحدة الأساسية التي تشكل البنية الهيكلية للنظام الدولي، أما المنظمة المتشكلة من تلك الدول الحاضنة لها فهي هيئة الأمم المتحدة.

ثانياً: توحيد نمطية الدولة/القوم لكي تصبح الوحدة الأساسية متماثلة، ولا يتم الاعتراف دولياً بأي كيان سياسي وقبول عضويته في النظام الدولي ما لم يلتزم بالمعايير النمطية.

ثالثاً: تقع مسؤولية السلم والأمن الدوليين على مجلس الأمن طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وللمجلس السلطة على حكومات الدول الأعضاء وتعتبر قراراته ملزمة للدول الأعضاء المادة الرابعة من الميثاق ويتكون المجلس من 15 عضواً.

رابعاً: منحت الدول المنتصرة بالحرب العالمية الثانية، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وانجلترا وفرنسا العضوية الدائمة في مجلس الأمن وأضيف لهم الصين، كما منحت هذه الدول الخمسة حق الفيتو ضد أي قرار لا توافق عليه أي واحدة منهم، وبالتالي صارت هذه الدول الخمس المتحكم في مصير الصراعات والحروب والأزمات السياسية والاقتصادية (الشطي، 2013، صفحة 47).

إن المبدأ الذي بني عليه النظام الدولي الحديث فهو الخضوع إلى حالة السلم التي فرضتها الدول العظمى ضمن مواثيق الأمم المتحدة، وهي في حقيقتها خضوع لإرادة الدول الخمس التي يشكل العالم المسيحي أربعة أخماسها، ولذا فإن أي دولة تسعى لإعادة تأسيسها أممية إسلامية تعتبر خارج نطاق الدولي وتمرداً عليه، وتتعرض لاصطفاف دول العالم ضدها إذا ما عاندت وأصرت واستمرت، وتصبح كياناً سياسياً معزولاً، ولتفادي العزلة يجب أن تكون كيان دولة نمطية معاصرة؛ محبة للسلم كما وضعه ميثاق الأمم المتحدة وهو سلام يضمن مصالح الدول الخمس الكبرى، فتقبل بالالتزامات المنصوص عليها في الميثاق، ويكون لها القدرة والاستعداد لتنفيذ التزاماتها (الشطي، 2013، صفحة 59).

من الناحية الواقعية، فالأحزاب السياسية الإسلامية اليوم تمارس الحكم في ظل هذه النماذج والقوالب الوطنية، وفي ظل تنظيم دولي محكوم بهذه المبادئ والاشتراطات، وبهذا التقسيم الجغرافي للأمة

الإسلامية، وما عاد يسمح بدولة عابرة لهذه الحدود في التنظيم الدولي المعاصر الذي يقوم بشكل رئيس على السيادة الوطنية للدول، والتي هي وحدة الفعل أو الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية المعاصرة، وهو ما يقف حجر عثرة أمام هدف إحياء الخلافة الإسلامية والأمممية الإسلامية، كما يتصورها التيار الإسلامي وتنظيماته السياسية، وهو ما سنقف عليه في الفرع الموالي، لنرى عوائق هذا القالب النمطي للدولة القوم التي ستواجه الإسلاميين وهم في دائرة الحكم، إن أرادوا العمل على هذا الهدف في سياستهم الخارجية تجاه دول الأمة الإسلامية. (الرويح، 2017، صفحة 576).

2- مفهوم الأمة عند الإسلاميين:

من حيث البعد القيمي، تقدّم أدبيات التيارات السياسية والفكرية الإسلامية مفهوم يعتمد على بعد الفعل والعمل الجماعي كمدخل أساسي، فالناظر للقرآن الكريم، الأساس المعرفي الرئيس للمسلمين، يرى أنّ جملة النداء "يا أيها الذين آمنوا" والتي يتبعها أحياناً أمر أو تكليف جماعي تفترض تلبية عملاً جماعياً بالضرورة، أي تنظيماً معيناً بين أفراد الجماعة الواحدة "الأمة"، بمعنى أنّ تلبية التكليف الجماعي قد يتطلب حتى العمل المؤسّساتي وما يستوجب من تنسيق وتفويض وإنشاء كيانات ذات قوة سببية قادرة على التأثير في الظواهر الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، تلك الكيانات قد تكون عابرة الحدود (الرويح، 2017، صفحة 576).

انطلاقاً من فهم أبعاد جملة النداء "يا أيها الذين آمنوا" بات من المسلم عند التيارات السياسية والفكرية الإسلامية، وما اصطلح على تسميته حركات الإسلام السياسي، أنّ مكون الأمة الإسلامية يعتبر حلقة أساسية ومحورية في بلورة المشروع السياسي الإسلامي، واشتغل منظريه على تحديد مفهوم الأمة، انطلاقاً من المفكر الإسلامي رشيد رضا الذي عرف الأمة بأنها "تلك الجماعة التي تربطهم رابطة اجتماع يعتبرون بها واحداً، وتسوغ أن يطلق عليهم اسم واحد، وهي الجماعة المؤلفة من أفراد لهم رابطة تضمهم، ووحدة يكونون بها كالأعضاء في بنية الشخص، سواء أكانت كبيرة أو صغيرة، ويختلف هذا الرابط باختلاف الأمة.

أمّا "رشيد رضا" فيقدّم مفهوماً سياسياً وعقائدياً للأمة، ويعتبر ركيزة في الفكر السياسي الإسلامي، فهي تجمع عقدي قيمي ناجم عن تفاعل أفراد من البشر مع مبادئ كلية وقيم عامة تتجاوز الخصوصيات الطبيعية التي يمتاز بها الناس؛ من لون وعرق ولغة وإقليم ويتجاوز الاجتماع الموحد والتجانس الذي قصده الحضارة الغربية. ويحدد رشيد رضا أبعاد الأمة الإسلامية فيما يلي: البعد الشرعي، البعد التربوي، البعد التاريخي، البعد الاجتماعي. وأمّا خصائصها فهي النظام، الوسطية (محمود، 2010).

كذلك يقدم "السيد عمر" رؤية داعمة لتعريف محمد رشيد رضا، ويعتبر أنّ جميع المقاربات التي تحاول تحديد مفهوم للأمة ولا تنتظم حول الإسلام، مقاربات تغريبية للمفهوم، ويدعو إلى الاحتفاظ بالمفهوم القرآني للأمة الإسلامية نفسه، ويرى أنّ ما عدا ذلك انحراف عن مقاصد القرآن وأهداف الشريعة، ويصف محاولات إعادة النظر وفق مغاربة تغريبية أو عروبية بأنها فيروس حقيقي يريد أن يبعد الشريعة الإسلامية من بناء تصوراتنا في شأن الأمة.

لا يتسع المقام هنا لعرض المزيد من التعاريف لمفهوم الأمة في أدبيات المفكرين الإسلاميين، ولكن المؤكد أنّ جلّ التعاريف تتفق على أنّ الدّين الإسلامي هو الوعاء المشكل للأمة، فالأمة الإسلامية هيكل ذو أبعاد قيمية ومادّية وعلائقي يفرضه معطى الهوية العابر للحدود، هذه الأبعاد تتجاوز المفهوم الوجودي "المادة الخام" للأمة الإسلامية، ليصبح بناءً قيميّاً مؤسّساتي، ليقدم قيم وقوانين ضابطة للعلاقات بين أعضاء الأمة (الدّول)، وما لذلك من أثر على تفاعلها المادي، وبناءً على التعاريف المقدّمة يتبين أنّ الأمة كبنية قيمية، هي معطى قائم وسابق لأي فعل سياسي أو تشريعي، يكونها أفراد وبالتالي هي وحدة مجتمعية وليست اصطناعية أو مفروضة بالقوة كما يمكن أن يكون الحال مع الدّولة، وهذا ما تؤكده الخبرة الغربية عند تعريفها للأمة من أمثال "Tivey Leonard"، و"Valerie" .. (حتى، 1985، صفحة 78).

وشكلت هذه التعاريف مرجعية لرؤية سياسية لحركات الإسلام السياسي وأحزابها السياسية، وخطابها السياسي، إذ نلاحظ اعتماد هذه الحركات في خطاباتها مصطلحات كالأمة الإسلامية، الأمة العربية الإسلامية، الأمة المحمدية... لأجل التّجنيد السياسي والدّعوي والتعبئة، فلا يكاد يخلو مهرجان انتخابي، أو نشاط سياسي لهذه الحركات السياسية من ترديد مفهوم الأمة الإسلامية، وتردد على مساع وعقول الملايين شعارات؛ نحن أمة واحدة، نعمل لما فيه صلاح الأمة، ونعمل لنعيد مجد الأمة، نعمل لأجل تقوية أواصر الأمة... الخ، وهي كلها شعارات تتغذى من مفهوم الأمة التي رباطها الدّين الإسلامي، مما يجعلها تنفذ بسرعة إلى قلوب الملايين من المسلمين المتعطشين إلى وحدة الأمة القيمية والعملية المؤسسية.

وبالنسبة لهذه الحركات وعلى مستوى الخطاب، يكاد يكون استعمال مفهوم الأمة بدلاً من الدّولة، البلد، الوطن، القومية... شائعاً وغالباً، وهو أمر ضروري يتربى عليه المناضلون كمنطلقات قيمية وفقهية، لأجل محافظتها على تمايز تكوينها السياسي ومنطلقاتها من التيارات القومية والوطنية، ولكون المفهوم مشحون كثيراً بالقدسية الدّينية، فهو مسنود بالنّص القرآني والسنة النبوية، وماضي إسلامي شاهد على وحدة الأمة السياسية من عصر الخلافة الراشدة إلى الخلافة العثمانية. هذا النموذج التاريخي الذي يطلق عليه في الفقه دار الإسلام.

هذه المرجعية الفقهية والقيمية في الفكر السياسي الإسلامي، جعلت من منظري حركات الإسلام السياسي ومناصروها يحنون لهذا العصر الشّاهد على وحدة المسلمين السياسية التي خلقها القرآن الكريم، أمة كانت متّحدة لا تعرف حدوداً بين قطر وآخر من حيث الهوية والمصلحة، فسلوك الحاكم فيها يتوجه لأطرافها لغرض مصلحة المسلمين جميعاً وخدمةً للدّين. مما شكل عامل قوة عسكرية واقتصادية صنعتها الأمة في ماضيها. في المقابل واقع متشرذم للأمة اليوم في شكل وحدات سياسية تسمى الدّولة، وما بينها من صراعات بينية واستقطابات إقليمية، سبها قوى أجنبية غريبة، مما يشكل معركة متخيلة في ذهن الإسلاميين مع هذه القوى.

إلا أنّ الإشكال الذي يواجه الإسلاميين على المستوى الفكري والإجرائي؛ هو البعد المؤسسي والطبيعي للأمة الذي تتجسد فيه هذه الرابطة ومؤسّساتها، ومصير الدّولة الوطنية وسيادتها القائمة، فهذا الإشكال صار يحرج التيار الإسلامي، مما جعل الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي تكيف

خطابها السياسي للتعبئة والتجنيد ليتواءم مع مقتضيات المرحلة الراهنة، ومتطلبات المعركة السياسية التي تخوضها، لذا تسلم بالدولة القطرية ورابطة المواطنة القطرية الجغرافية التي صارت أمراً واقعاً، لمرحلة مؤقتة فحسب، ففي جزء من قطعة البيزل؛ فالأمة الإسلامية التي كانت ملتزمة لقرون في شكل رابطة سياسية تسمى الخلافة الإسلامية، وآخرها الخلافة العثمانية قبل أن يقسم الإرث العثماني من قبل الغرب إلى كيانات سياسية جديدة واستبدال الرابطة الدينية برابطة قومية، وتهميش فكرة الخلافة (الشطي، 2013، صفحة 09).

ولدت هذه المرجعية الفقهية والقيمية للإسلاميين على مستوى الفكر والخطاب، عداء الداخل والخارج، والتصدي لكل محاولاتهم للوصول إلى الحكم طوال القرن الماضي، وذلك على اعتبار أن مشروعهم (دولة الخلافة) مناقض لمشروع النظام العالمي القائم على وحدة "الدولة" المنتظمة ضمن الهيئات والقوانين الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، دون الاعتراف بمستوى "الأمة" على عكس مشروع دولة الخلافة الذي يهدف لإعادة الرابطة السياسية الواحدة للأمة الإسلامية. ولقد ترجم هذا الموقف علاقات مرتابة ومتأزمة ومتفجرة-أحياناً- انعكست على علاقات الإسلاميين بالأنظمة السياسية المحلية والخارجية، ورفضها توليهم الحكم نتيجة تخوفها من إحياء فكرة الخلافة وتوحيد السلوك الخارجي للدول الإسلامية في المصلحة والهوية، وفي ذلك تهديد للمصالح الغربية وللنظام الدولي أحادي القطبية. (الشطي، 2013، صفحة 10).

إنّ هذا التخوف الذي يعبر عنه معارضي التيار الإسلامي، مبرر إذا نظرنا إلى فكر وخطاب الإسلاميين من موقع المعارضة، وهي كغيرها من التيارات اليسارية واليمينية تحمل فكر استراتيجي جذري يخالف الآخر وتسعى لتجسيده. إلا أنّ موقع الأحزاب الإسلامية في السلطة اليوم، ومسؤوليتها في المحافظة على الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي، سيكون دافع لهم لمراجعة الإشكالات الفكرية والسياسية العالقة بين الطرفين دون حسم، وكسر الحواجز النفسية التي صنعها الإسلاميون لأنفسهم خلال تاريخهم، بدعوى الحفاظ على الطهر السياسي وعدم المساس بالمنطلقات، ورفض أي تورط يمنح الخصوم دليلاً للاتهام بالعمالة، ومنه ستتقلص المساحة ما بين شعارات وفكر وخطاب الإسلاميين السياسي للإسلاميين والواقع العملي الراهن، ووضع الإسلاميين في السلطة يحتم عليهم وكغيرهم من التيارات الفكرية الأخرى التي اختبرت الحكم أمام خيارات في صنع القرار؛ إما أن يكون القرار عقلائي (تدريجي ومرحلي جزئي في التغيير، والذي تتحكم فيه منطقية ومصالح الدولة)، أو قرار جذري استراتيجي يتجاوز المنطق وعقلانية الدولة، نحو تغيير شامل وفق المعتقد السياسي للحزب الحاكم.

مع أنّ فكر الإسلاميين تجاه قضية "الخلافة الإسلامية" قد شهد مراجعات، ولم يعد منظري وقادة التيار الإسلامي ينظرون إلى النموذج التاريخي للخلافة، فالهم وجود رابط بين الدول الإسلامية، تعبر عن الأمة الإسلامية بين مستوى الدولة والمستوى الدولي، ويكون لها مؤشرات عملية كحرية التنقل بين الوحدات الإسلامية (الدول)، والزامية التفاوض المشترك، وإبرام الاتفاقيات بشكل جماعي، وآلية الدفاع المشترك بين تلك الوحدات، والدفاع عن قضايا الأمة المشتركة، متجاوزين هوية الدولة ومصالحها، فهل

ستتغير السياسة الخارجية للدول الإسلامية ولو بشكل جزئي نحو هذه الأهداف في ظل حكم الإسلاميين، أم سيظل السلوك الخارجي لهذه الدول على حاله، متأثراً بالنظرية الغربية في العلاقات الدولية خصوصاً المتثبته بمركزية الدولة في العلاقات الدولية، ومتحكم فهم التخوف من التغيير الجذري المخالف للإرادات الداخلية والخارجية الرافضة لهذا التوجه. (الروبيحي، 2017، صفحة 583). وهذا ما سنبرزه في المحور التالي.

المحور الثاني

الاتجاهات النظرية المؤثرة في السياسة الخارجية بين مركزية الدولة والتنظيم الدولي

في هذا المحور نبين اتجاهات النظرية الغربية في العلاقات الدولية الموجهة للسياسة الخارجية للدولة في إدارتها للعلاقات الدولية، بدءاً بتحديد مفهوم السياسة الخارجية ومؤشرات تحليلها، ثم عرض النظريات الثلاث (الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، والبنوية) المتحكمة في حقل العلاقات الدولية والمؤثرة على السلوك السياسي الخارجي للدولة.

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية

1- تعريف السياسة الخارجية:

المتأمل في تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة ينطبع في ذهنه عدم وجود اتفاق في أدبيات السياسة الخارجية حول تعريف السياسة الخارجية. هذا ما ذكره "سليم محمد سليم" في كتابه "تحليل السياسة الخارجية"، فذكر عديد التعاريف ووصفها بأنها تعريفات شديدة العمومية، لا يكاد يميزها عن غيرها من السياسات، ولهذا سنكتفي بذكر تعريفين ووصفهما الكاتب بالشمولية في الإحاطة بتعريف هذا المجال فذكر تعريف لـ "James Reseneau" الذي يعرف السياسة الخارجية بأنها منبرج عمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف في النسق الدولي يتفق والأهداف المحددة سلفاً". وفي موضع آخر يعرف "Reseneau" السياسة الخارجية بأنها: "التصرفات السلطوية التي تلتزم باتخاذها الحكومات، إمّا للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو تغيير الجوانب الغير مرغوبة" (سليم، 1998، صفحة 11).

في حين رشح تعريف إجرائي قدّمه الكاتب يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية صنع السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة، فيقول: "يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المبرمجة والمتاحة من أجل تحقيق أهداف محدّدة في المحيط الخارجي".

2- مرتكزات تحليل السياسة الخارجية:

ترتكز عملية تحليل السياسة الخارجية على دراسة الأبعاد السبعة الأساسية التي تنصرف إليها السياسة الخارجية وهي: الواحدية، والرسمية، والعلنية، والاختيارية، والهدفية، والخارجية، والبرامجية. مع التركيز على هذه الأخيرة المتضمنة لبعدين؛ البعد الأول ينصرف إلى التوجهات، والأدوار، والأهداف،

والاستراتيجيات، أما البعد الثاني فيتضمن مجموعة القرارات والسلوكيات. فالبعد الأول يتسم بالعمومية والشمول وصعوبة تحكم صانع السياسة الخارجية في القوى المحددة له، وبالذات على مستوى التوجهات والأهداف، وبصعوبة القياس الكمي. أما البعد الثاني فإنه أكثر تحديداً، وقابل للقياس الكمي.

فكلُّ تحليل للسياسة الخارجية للوحدة الدولية في النَّسق العالمي، ينطلق من البحث في التوجهات العامة والكبرى لتلك السياسات خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، ومن الأمثل أن توصف السياسة الخارجية بالانعزالية، التَّدخل، عدم الانحياز...ويمكن تصنيف التوجهات من النَّاحية الجغرافية، فتكون ذات توجه إقليمي- عالمي؛ فهناك سياسات تحصر أنشطتها ومصالحها الرئيسية بالوحدات الدولية الكائنة في اقليمها، ولا تهتم بالتطورات العالمية بالقدر الذي تؤثر فيه على هذا الإقليم، في حين السياسة الخارجية العالمية تتوزع اهتماماتها على شتى مناطق العالم، وهذا التصنيف سطحي يصف المجال ولا يخبرنا عن مضمون تلك السياسة.

الأمر الثاني الذي تركز عليه دراسات السياسة الخارجية هو البحث في أهداف تلك السياسات، فكل سياسة خارجية تتضمن مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم والمصالح الأساسية للوحدة الدولية، ويقصد بالأهداف؛ التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة؛ أي الأوضاع التي توذُّ الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية، من خلال التأثير في النَّسق الدولي أو الوحدات الدولية الأخرى، من خلال تخصيص بعض الموارد (سليم، 1998، صفحة 40). وهذه الأهداف لا تنفصل عن رغبة واضعي السياسة الخارجية، وهو ما يطرح التساؤل عن مفهوم "المصلحة الوطنية" في تفسير السياسة الخارجية. فهذا المفهوم ينهض على أساس تصور وجود أهداف دائمة ومجردة عن واضعي السياسة. فالمصلحة الوطنية هي ما يتصوره صانعو السياسة الخارجية على أنه كذلك، وهي في الغالب تنصرف موضوعاتها (الأهداف) إلى الإقليم، والنظام السياسي، والموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والمكانة الدولية (سليم، 1998، الصفحات 41-42). لهذا فكل أهداف السياسة الخارجية الموجهة لهذه الدوائر، تدور بصفة عامة حول؛ حماية الذات، والأمن، والرفاهية الاقتصادية، والهيبة الدولية.

ولتحقيق هذه الأهداف يتعين على الوحدة الدولية التعامل مع النَّسق الدولي ووحداته المختلفة، وأن تلعب الدور والوظيفة الخارجية التي تحقق أهدافها، ويشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد؛ مركز الوحدة في النَّسق الدولي الذي تحكمه قوة الوحدة ودرجة النفوذ الذي تتمتع به، والبعد الثاني الدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة، التي تتراوح بين التعاونية والصراعية، والبعد الثالث وهو حجم التَّغيير المحتمل الذي يرغب صانع السياسة الخارجية للوحدة الدولية إحداثه وهو يتراوح بين التغيير الكلي الجذري والتغيير الهامشي المحدود الذي يهدف للإبقاء على الوضع القائم (سليم، 1998، الصفحات 48-53).

ويعتمد تحليل السياسة الخارجية أيضاً على البعد الكمي الذي يتسم بالتحديد الزماني والمكاني، وإمكانية القياس ويتضمن مكونين هما القرارات، والسلوكيات، وهما مكونان يرتبطان بمتخذ وصانع القرار السياسي الخارجي. فالقرار هو اختيار محدد يتم في لحظة محدَّدة تبدأ وتنتهي في فترة زمنية معينة، وكل

سياسة خارجية تتضمن سلسلة من القرارات التي تشكل في مجموعها المسار العام للسياسة الخارجية. أما السلوك في السياسة الخارجية فهو كل تصرف قولي أو فعلي محدد زماناً ومكاناً، يقوم به الأشخاص الحكوميون المخولون رسمياً للتصرف باسم الوحدة، والموجه إلى الوحدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ويمكن قياس سلوك السياسة الخارجية من خلال ثلاث آليات: الأحداث الدولية؛ والتصويت الدولي، والسلوك الدبلوماسي؛ (سليم، 1998، الصفحات 56-66). والمتحكم في هذا السلوك بحسب أدبيات ونظريات العلاقات الدولية هو مركزية ولا مركزية وحدة الدولة في التأثير على القرار من خلال تمسكها بضمان أولوية هويتها ومصحتها، وهذا ما سنفصله في الفرع التالي.

ثانياً: نظريات العلاقات الدولية ومحددات فعل الدولة هوية، مصلحة، وسلوك

نبحث في هذا الفرع المقاربات النظرية لدراسة السياسة الخارجية، وبيان خلافها النظري حول مكانة الدولة كوحدة تحليل وفاعل رئيس في صنع السياسة الخارجية للدول وتمسكها بهويتها ومصحتها انطلاقاً من مبدأ السيادة الوطنية في إقامة العلاقات الدولية وحل أزماتها الخارجية، الإقليمية والعالمية.

1- النظرية الواقعية الجديدة:

تعتبر النظرية الواقعية (Realism) المنظور المهيمن في دراسة السياسة الخارجية، وتفسير سلوكيات الدول (Trubowitz، 001، Nr 79). وهي نظرية مناهضة للنظرية المثالية (Idealist School)، التي فشلت في تفسير الظواهر الدولية المستجدة أهمها: حدث نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقاً، وتعرضها للنقد من قبل العديد من المفكرين وجاءت النظرية الواقعية سواء الكلاسيكية أو الجديدة التي تفترض بأن الشؤون الدولية عبارة عن صراع قوة ومن أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تصور عالم العلاقات الدولية كمنطقة خطيرة حيث النزاع والتهديد بالعنف حاضر باستمرار وغالباً ما يتحول إلى حروب مدمرة تضع كل ما يهم الإنسان في خطر (Rittberger، صفحة 7). وقد تطورت النظرية الواقعية من الواقعية الكلاسيكية من 1939م إلى 1979م، إلى الواقعية الجديدة منذ 1979م، وشهدت تفرعات عديدة، إلا أن الواقعيين جميعاً يضعون أربع افتراضيات جوهرية للعلاقات الدولية، وهي:

1- الدول هي أهم الفاعلين في العلاقات الدولية،

2- أهم أهداف الدول هو الحصول على القوة والبقاء،

3- الدول تحقق القوة من خلال سياسات عقلانية،

4- أهم القضايا التي تعنى بها هي قضايا الأمن العسكري والقومي للدول، في حين أضافت الواقعية

الجديدة الافتراضات التالية:

5- التفكير في العلاقات الدولية بوصفها نظاماً معرفً الهيكل، والمفهوم الأساسي الذي يشكله هو

توزيع القوة، وبالتالي فإن وحدة التحليل هي النظام وهيكل هذا النظام،

6- اتجاه العلاقة السببية في تفسير العلاقات الدولية؛ فبدل أن يكون اتجاه واحد من خلال تفاعل الدول كما تفترض الكلاسيكية، ترى الواقعية الجديدة أنّ العلاقة السببية في اتجاهين؛ الاتجاه الأول هو البحث في أسباب العلاقات الدولية وهو يقع في مستوى تفاعل الوحدات الدولية (الدول)، والآخر يتضمن البحث في هيكل النظام الذي تتفاعل فيه الدول،

7- اعتماد منهج التفسير؛ فبدل أن يكون استنباطي يجب أن يكون استنتاجي استدلالياً،

8- والافتراض الأخير الذي قدّمته الواقعية الجديدة هو، تغيير في جوهر ومرتكز التفسير، فبدل التركيز على الطبيعة الإنسانية في فهم الصراع السياسي الدولي عند الكلاسيكية، يجب أن يكون جوهر التفسير هو البيئة الدولية وطبيعة الفوضى السياسية التي تحكمها، والتي تشكل ضاغطاً على سلوك الدول (سياساتها الخارجية) (الهياجنة، 2001).

إلا أنّ الواقعيون يجمعون على أنّ العولمة لا تغير أهم سمات السياسة الدولية وهي التقسيمات الإقليمية (السياسية) للعالم إلى الكيانات المعروفة بالدول، في حين يمكن للترابط المتزايد بين النظم الاقتصادية المختلفة والمجتمعات المتعددة في العالم، أن يجعل هذه النظم والمجتمعات أكثر اعتماداً على بعضها بعضاً فليس في وسعنا أن نطبق ذلك على نظام الدول ففي إطار هذا النظام تحتفظ الدول بحق السيادة. والعولمة ولا تجعل الصراع بين الدول مندسياً في الماضي، كما أنها لا تلغي أهمية التهديد باستخدام القوة أو أهمية توازن القوى، فهي إن كانت تؤثر في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكنها لا تتجاوز واقع النظام السياسي الدولي الذي تقوم عليه الدول كوحدات سياسية (سميث، 2004).

بالنسبة للواقعية لا مجال للتغيير الجذري الاستراتيجي المدعوم من الطبيعة الاجتماعية للفاعل السياسي وصانع القرار السياسي الممارس لسياسة الخارجية، فكل ما يمكن الحديث عنه هو تغيير جزئي مؤقت، وهو سلوك سياسي خارجي لا يغير من طبيعة مصلحة الدولة (الأمن القومي)، ولا يتأثر بالبعد الاجتماعي للفاعل السياسي ولا هوية المجتمع؛ وهذا مردّه إلى العقلانية والمادية التي تحكم الدولة في تحديد طبيعة مصالحها (الروبيعي، 2017، صفحة 580).

2- النظرية الليبرالية الجديدة:

ظهرت الليبرالية الجديدة منذ سبعينيات القرن الماضي وعززت إلغاء الضوابط التنظيمية والخصوصية والانسحاب المتزايد للدولة في كثير من مجالات بدء بالرعاية الاجتماعية وانتهاءً بزوال دورها كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية (حسام، 2017). وتعتبر أنّ الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها بعضاً، لأن الحرب تهدد حالة الرفاهية لكلا الطرفين، والمؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الأنانية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم. ورغم أن بعض الليبراليين احتفوا بالفكرة التي تعتبر أنّ الفاعلين عبر القوميين - خاصة الشركات المتعددة الجنسيات - استحوذوا تدريجياً على سلطات الدول فالليبرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية. وفي كل الحالات فإن جميع النظريات الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية بشكل

يتجاوز بكثير الاتجاه الدفاعي في الواقعية الجديدة، على أن كلاهما يقدم لنا توليفة مختلفة عن كيفية تعزيز هذا التعاون (وولت، 2005).

ويجمع الليبراليون أن النظام الدولي القائم على مركزية الدولة الوطنية قد انتهى، ومن أشهر من قال بهذا الياباني كينيشي اوهامي kinichi ohami في كتابه "نهاية الدولة القومية وعالم بلا حدود. وفي نفس السياق يرى جلال أمين بفكرة تلاشي الدولة بفعل العولمة وبالتالي اختفاءها كوحدة تحليل وفاعل رئيس في العلاقات الدولية لصالح الشركات متعددة الجنسية مع تأكيده للتغيير المستمر لوظائف الدولة عبر العصور والمراحل التاريخية المختلفة (عنتر، 2002).

وبالتالي أصبحت مقولة "الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية" موضع تساؤل؟ سواء على صعيد اللاعبين أم من حيث القضايا العالقة فهناك تزايد لنفوذ فاعلين غير دوليين أصبحوا محددين رئيسيين للعلاقات الدولية، ومن حيث القضايا العالقة أو المشكلات الدولية التي تهم العالم ولم تعد وقفا على الدول بذاتها، وطبيعتها خرجت عن المؤلف في العلاقات الدولية فمثلا مشاكل البيئة هي مشكل بين الإنسان والبيئة وليست مشكلة بين الدول (الريضي، 2011). فالعولمة نسفت آراء الواقعيين في السياسة العالمية فالدول لم تعد عناصر فاعلة في عالم اليوم كما كانت حالها ذات يوم، وقد حلت محلها عناصر فاعلة لا تحصى وذات درجات متفاوتة من الأهمية حسب الإقليم (سميث، 2004).

وطرحت النظرية الليبرالية الجديدة تساؤل حول جدوى ومدى ملائمة "المنهج الذي مركزه الدولة" والذي يمثله المنهج الواقعي نظرا لعدم تطابقه مع الحقائق الدولية الجديدة (مصطفى، 1985). ومنه امتد نطاق التغيير عند الليبرالية الجديدة ليغطي تعريف المصلحة الوطنية، طبقاً لفرضية الهيكل التي تسمح بمساحة لتطور معان وأفكار مشتركة نابعة من تفاعل طويل المدى، ومن تطوير المؤسسات لتبادل المعلومات بين الدول، إلا أن تأثير تلك الأفكار والمعاني المشتركة يبقى سببياً لا بنويماً أو تركيبياً، لذلك لا يتعدى المحدد الثاني لفاعل الدولة (المصلحة) بينما الهوية ثابتة خارج نطاق التغيير (الرويحي، 2017، صفحة 580).

إلا أنّ النظريتين الواقعية والليبرالية، مقيدتان باستخدام نظرية الاختيار العقلاني التي تعتمد على سلوك الدولة، من خلال حسابات مادية بحتة، فحتى من يستخدم إطاراً تركيبياً يقدم الدولة وهويتها عادة كإطار فارغ في انتظار أن يملأ بالثقافة الهيكلية (قوالب) مشتركة للمجتمع الدولي (الرويحي، 2017، صفحة 580)، وهذا ما خالفهم فيه النظرية البنوية (التكوينية)، كما سنعرض في العنصر الموالي.

3- النظرية البنوية (هيكل ثقافي وتأثير بنوي):

تنطلق النظرية البنائية حسب ألكسندر وندت ALEXANDER WENDT من افتراضات أساسية تسعى لتقديم فهم وإدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية وتتمثل في ما يلي:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل،
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية، (جندي، 2007، صفحة 323).

تعتبر الهوية، Identity والمصلحة: Interest من أبرز الأدوات التحليلية عند البنائين، فمن وجهة نظرهم تتمتع كل دولة بهويتها الخاصة المشكلة اجتماعياً عبر المعايير والقيم والأفكار المؤسسية للبنية الاجتماعية التي تتفاعل فيها الدول، فالهويات لا تخرج عن كونها علاقات اجتماعية تتغير عبر الزمن والسياقات، ولكونها كذلك، فهي ليست بصفات ثابتة للأفراد أو الجماعات، فالأفراد ينتجون ويجيدون انتاج ذواتهم أكثر من كونها قد خلقت معهم، ويعتقد A.WENDT أن الهويات سابقة للمصالح وذلك؛ لأن الهويات تحدد ماهية الفاعلين في حين تعكس المصالح ما يود هؤلاء الفاعلون الحصول عليه فالمصالح تقتضي وجود الهويات فالفاعل لا يمكنه أن يحدد مصلحة من دون أن يعرف من هؤلاء (Magazehfuss، 1999).

وبالنسبة لعنصر الهوية Identity تعتبرها النظرية البنائية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الدول، وتستجيب لمصالحها ولمؤسساتها، وأصبح ذلك أكثر وضوحاً مع بروز قضايا الأقليات، بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة، إلى صراع داخل الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وقضايا الإرهاب، والتنظيمات الإرهابية، لا سيما بعد تحول الصراع من صراع إيديولوجي إلى صراع حضاري، فضلاً عن اللعب على أوتار النعرات الذاتية، والانتمائية العرقية، والثقافية للأفراد صناعات قرارات الوحدات السياسية. مما ينم على وجود عدة فاعلين في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة (جندي، 2007، صفحة 324)

من خلال هذا التصور الذي قدمه "ALEXANDER WENDT" فإنّ البنائية تنظر إلى الدول على أنها ظاهرة اجتماعية تكونت بفعل الضرورة التاريخية، حيث اعتبر الدول هم الوكلاء بقوله: "بأن الدول هي في الحقيقة وكلاء فاعلون، فصناع القرار دائماً ما يتحدثون باسم المصلحة الوطنية، والمسؤوليات الوطنية، والعقلانية وغيرها ... فإن الدول تعين أنفسها وتنصب بعضها البعض على أنهما وكلاء فاعلون، فالسياسة الدولية كما تعرف اليوم سوف تكون مستحيلة بدون خصائص الدولة كوكيل فاعل في النسق الدولي".

والتحليل في الإطار البنوي يجعل محددات فعل الدولة جميعها (هوية ومصصلحة وسلوك) تكون قابلة للتغيير، وفي هذا الاتجاه تتغير أيضاً الاستراتيجيات البحثية، فبدل التثبيت البحثي، وهو يختلف عن التثبيت الوجودي من حيث الاعتراف بالطبيعة المتغيرة للمحددات وتثبيتها مؤقتاً في مرحلة من مراحل التحليل والبحث، هذا التوجه يساعد البحوث التي تعنى بالبحث في العلاقات الدولية في مستوى الأمة الإسلامية، أكثر من افتراضات النظرية الواقعية المتمسكة بالتثبيت البحثي لمحددات فعل الدولة، والدوائر التقليدية في تحليل العلاقات الدولية (الفرد، الدوائر الحكومية، الدولة، النظام الدولي)، فهذا التقسيم منتقد حتى داخل الدوائر البحثية الأكاديمية الغربية، على سبيل المثال يذكر "نيكولاس أونف" NICOLAS ONEUF في مقال بعنوان "مستويات" ضرورة التركيز على أهمية أخذ الثقافة والنظرية الوجودية الخاصة بكل مجتمع في الحسبان عند تقسيم الكيانات والعلاقات بينها، لتخلق كيانات كبرى عابرة تقسم المستويات بالشكل الذي لا يفهمه الغربيون"، ربما قارئ الكلام يظن أنّ هذه الكلمات من كتابة باحث

إسلامي، لكن وللأسف لازال الباحثون المسلمون وصانعو السياسات الخارجية في الدول الإسلامية حبيسي الدوائر التقليدية، ويتخوفون من البحث والتفكير في مستوى الأمة (الروحي، 2017، صفحة 584).

ويهدف الإسلاميين في أدبياتهم وخطابهم إلى صنع سياسة خارجية تجمع بين منظور الأمة الإسلامية والدولة القطرية، على اعتبار أنّ المستويين لا يختلفان من حيث الهوية والمصلحة، وأن يتغير ترتيب ومستويات التحليل والتفكير عند صنع السياسة الخارجية من فرد ودولة وتنظيم دولي إلى فرد ودولة وأمة إسلامية وتنظيم دولي، وعلى ضوء هذا الترتيب يتم تحديد مصلحة وسلوك الدولة. وهذا الاقتراح يثير عدداً من التساؤلات والانتقادات وحتى الاعتراضات من المعسكرين- مع أنّ الطرفين يقرّان بأنّ الأمة رابط معنوي فوق مستوى الدولة -؛ العلماني الراغب في عدم قطع علاقة التأثير والاندماج المباشر بين الدولة والمجتمع الدولي، وثقافته المشتركة. والمعسكر الإسلامي القلق من غياب مستوى الأمة في مخرجات السياسات الخارجية للنخب الحاكمة، والرافض لواقع الأمة الإسلامية المنقسمة والذي تسببت فيه النخب الحاكمة بشكل مخالف لرغبة وقيم وإرادة مجتمعاتها والتي هي في النهاية مجتمع موحد من حيث الهوية الدينية، قسمته دائرة الدولة الوطنية بالشكل الذي تبنته هذه النخب. (حتّى، 1985، صفحة 157).

فهذه النخب استبعدت محدد الأمة كرابط عقائدي بين الأفراد والمجتمعات كمستوى خارجي يحدد السياسة الخارجية، تحت مبرر المصلحة الوطنية، وفي ظل عدم قبول داخلي وخارجي بفكرة وجود ثقافة هيكلية مشتركة فوق مستوى الدولة تفسح المجال لعناصر عمل جماعي مؤسسي خصوصاً من حيث المركزية والتفويض كما في الاتحاد الأوروبي؛ فالمفوضية الأوروبية مؤسسة فوق مستوى الدولة وأداة قوة وتأثير أقوى من الأفعال الفردية للدول الأوروبية منفردة تحركها أدوات التفاوض القيمية والمادية بشكل جماعي، لأجل الوصول لنتائج لم تكن لتصل إليها الدول الأوروبية في حال التفاوض منفردة، وعليه فالدول الأوروبية تجاوزت المبادئ القيمية الهيكلية للمجتمع الدولي، والسيادة الوطنية وفضّلت مساحة العمل الجماعي. هذا المستوى من الاتحاد والتكامل لم ترق له السياسة الخارجية للدول الإسلامية، واكتفت بإطار منظمة التعاون الإسلامي، ولم تمنح لها المركزية والتفويض لتكون فوق مستوى الدولة.

هذا التوجه الذي اختارته الدول الأوروبية، هو الذي تدفع إليه الأيديولوجية الإسلامية التي تتبناها أحزاب الإسلام السياسي، مع الفارق، فهي تسعى لأن يكون من بين محددات السياسة الخارجية للدول الإسلامية محدد الأمة واعتباره مستوى ووحدة من وحدات التنظيم الدولي، وهي مقدّمة من حيث الهوية والمصلحة عن مصالح الدولة في حال تعارضها، وأنّ وحدة الدولة القوم التي فرضت على الأمة منذ 1915، هي وحدة عمرانية جغرافية لا تعبر عن الأمة الإسلامية مجتمعة، وغاية الإسلاميين من السلطة هي تحقيق هذا الهدف وهو وحدة الأمة من خلال سياسات إجرائية تمّ تفصيلها فيما سبق، وهذا ما سيتأكد من خلال المحور ثالث من الدراسة الذي نبهت فيه تجربة حزب العدالة والتنمية التركي في الحكم منذ 2002، وننظر درجة الاستمرارية والتغير في توجهات السياسة الخارجية من حيث محدد الهوية والمصلحة.

من خلال تحليل سلوكه السياسي الخارجي تجاه القضية الفلسطينية وهي القضية المركزية للأمة الإسلامية، وما التغيير الحاصل في سياسات الدولة التركية تجاه هذه المسألة زمن حكم الحزب، وما مدى اختلافها عن السياسات السابقة.

المحور الثالث

السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية التركي... بين هوية ومصصلحة الدولة أم الأمة-واقعية وليبرالية جديدة عقلانية، أم بنوية مثالية

في هذا المحور سنحاول تحليل السلوك الخارجي لحزب العدالة والتنمية التركي باعتباره نموذج لفكر أحزاب الإسلام السياسي، وسيتم التركيز على القرار الخارجي المتعلق بكيفية التعامل مع الكيان الصهيوني (دولة إسرائيل) المحتل للأراضي الفلسطينية، وقياس المواقف والقرارات بمحدد الهوية والمصلحة، ودرجة الواقعية والمثالية، أي ما هي النظرية التي استندت إليها السياسة الخارجية التركية للحزب، ويتعين علينا قبل التحليل التعريف بالحزب وعلاقته بالإسلام السياسي في تركيا وهو ما سنعرضه في الفرع التالي.

أولاً: حزب العدالة والتنمية والإسلام السياسي:

تأسس حزب العدالة والتنمية "AKP" في 14 أوت عام 2001، ومن أبرز قياداته "أحمد داوود أوغلو" و"رجب طيب أردوغان" و"عبد الله غول" و"بولنت أرتيتش" <https://www.google.com/search?client=firefox-b-d> q=AK+Parti+Tucu%C4%9Fu+ %282002 &https://www.google.com/search?client=firefox-b-d) ، تسلم الحكم في شهر نوفمبر عام 2002 ، بعد أول انتخابات برلمانية له، والتي حصل فيها على ثقة 10,808,299 ناخباً، أي ما يعادل 34.28 بالمائة. واستمر في الحكم إلى الوقت الحالي في مسار انتخابي وسياسي تراوح بين الصعود والنزول (إسماعيل، 2013).

ويعدُّ حزب العدالة والتنمية النسخة الأحدث والأقوى لكل الأحزاب الإسلامية، ذات الخلفية الإسلامية التي ظهرت في تركيا منذ عام 1970، على الرغم من أنّ وصف حزب العدالة والتنمية بالإسلامي يثير إشكالية وجدلاً، فالحزب يحاول أن ينفي عن نفسه صفة الديني والإسلامي بشكل قاطع، ويؤكد احترامه للنظام العلماني في تركيا الذي يكرس الفصل الحاد بين الدين والدولة.

إلا أن علاقته بالتيار الإسلامي لا يمكن نفيها لسببين اثنين. أولاً؛ خروج الحزب من عباءة حزب الرفاه الإسلامي، ثم وريثه حزب الفضيلة، و خروجه ولادة لحركة إصلاحية في إطار انقسام إسلامي في تركيا إلى محافظين وإصلاحيين. وثانياً؛ إن معظم قيادات الحزب وكوادره الوسيطة لها تاريخ معروف كناشطين ورموز للتيار الإسلامي حتى قبل تأسيس حزب الرفاه، أكبر وعاء لهذا التيار عام 1983، وعلى رأسهم زعيم الحزب رجب طيب أردوغان ونائبه الأول عبد الله كول، تلميذا "نجم الدين أربكان" التصقا به لمدة طويلة وبدرجة أقل قيادات أخرى مثل "بولنت أرنج" و"عبد القادر اكسو". (حبيب، 2009).

مع أنّ قادة الحزب يصفون حزبهم بأنه حزب ديمقراطي محافظ، ونحن نتفهم هذا الحرص من قبل قيادة الحزب على هذا الوصف المتأثر ببيئة سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية داخلية مليئة بالتعقيدات، والأزمات المتعددة، إضافةً إلى الأزمات الخارجية لتركييا القديمة والحديثة منها، فمنذ تأسيس حزب العدالة والتنمية كان لزاماً عليه تقديم الرؤية الفكرية والبرنامج السياسي لمجابهة هذه التحديات، وكان عليه أن يعبر هذه التحديات في ظل واقع تتنازعه التوجهات؛ إذ هو يحتاج أن يثبت عدم تخليه عن الإسلام داخل بيئة التيار الإسلامي، ويحتاج أن يثبت أنه لم يخرج عن علمانية الجمهورية أمام الدولة العميقة، ويحتاج أن يثبت أنه صورة جديدة من "الإسلام السياسي" الذي يمكن للغرب أن يتفق معه وأن يجربه ويعتمد عليه، وكأنه يقدم "إسلاماً جديداً" ملتزماً بالثوابت التي تطرحها "الحضارة الغربية".

واعتمد حزب العدالة والتنمية منظور جديد في احتواء أطروحات الإسلام السياسي في السياسة الخارجية التركية، بدء من مراجعة مفردات وأولويات السياسة الخارجية، واقتراح مبادرات حول عدد من الأزمات والقضايا الإقليمية والدولية من منظور إسلامي، وهو ما يوحي بأن الإسلام السياسي لم يعد مصدر تهديد لا للسياسة العامة الداخلية، ولا الخارجية، بل أصبح صانعاً لها بشرعية انتخابية وهو ما يؤكد التغيير في اتجاهات الرأي العام، وأنّ الجيش والعلمانيين رضخوا لضغوط الرأي العام والدول الكبرى بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي خفف التوتر بين الطرفين إلى حدّ كبير، وأعطى للحزب الدور الكبير في تغيير السياسة العامة الخارجية (محفوظ ع.، 2012، صفحة 163).

ما يهمننا في هذا؛ هو الارتباط القيمي والعقدي لأيديولوجية الحزب، وقناعات قادته وصانعي توجهاته مع أطروحات الإسلام السياسي تجاه وحدة المصلحة والهوية في الدول الإسلامية، وهذا ما يدفعها لعدم قبول مبدأ السيادة الوطنية كمبرر لتغيير هويات ومصالح الدول الإسلامية التي شكلت فيما بينها تاريخياً وحدة دولية واحدة ممثلة في الأمة الإسلامية، فبحسب تصريح أردوغان حين قال: "نحن لا نحب أن نذكر بأننا شعب انقطع عن جذوره، نحن شعب حافظ على قيمه"، وهذا القول ينم على خلفية ودوافع ضمنية، منشأها العامل التكويني والثقافي في مدارك صانع السياسة الخارجية، التي توجهت نحو تبني مشكلات الأمة الإسلامية كالعراق، وفلسطين، وقضايا أخرى (محفوظ ع.، 2012، صفحة 166).

ويفسر رجب طيب أردوغان اهتمام تركيا بالجوار الجغرافي والسياسي خاصةً العربي الإسلامي، انطلاقاً مما يسميه "الإيمان" و"الواجب"، ويرد على احتمال وجود حساسية لدى بعض الدول من الدور التركي في المنطقة بقوله: "نحن نقوم بهذه الخطوات كدولة تعداد سكانها قرابة 73 مليون نسمة، و99% من شعبها هم مسلمون، نحن نعتقد أنّ مثل هذه الخطوات التي نقوم بها في مضمار سياستنا الخارجية إنّما هي وظيفة ترتبت على كواهلنا نتيجة إيماننا... وأنّ هناك ظلم يحيق بأحد، أو تتعرض له دولة من هذه الدول، نحبُّ أن لا نكون متفرجين على هذا الظلم، والصور التي تطلق على أنّ تركيا تريد أن تلعب دور قيادي، لا نرغب فيها، ولا نحيا ونرفضها (محفوظ ع.، 2012)، صفحة 167).

دفع هذا التوجه القيمي الجديد في توجهات صنّاع السياسة الخارجية التركية، إلى انخراط تركيا بالمنافسات السياسية في ما يسمى "العمق الاستراتيجي"، وهو بالأساس نتيجة مبادرة نظرية وسلوكية على

صعيد السياسة الخارجية الكلية، لهذا قدّمت تركيا ممثلاً مرشحها "أكمل الدين إحسان أوغلو" لرئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي، في دلالة على أنّ تركيا تريد أن تنخرط في شؤون العالم الإسلامي، وهو ما رحبت به الدول الإسلامية (محفوظ ع.، 2012، صفحة 168). وغيرها من المواقف الموحية بهذا التوجه. فمرجعية الإسلام السياسي لصانع القرار السياسي هي التي دفعت إلى إعادة النظر في أبعاد العلاقات الدولية لتركيا، وإدراكها للهوية التاريخية والمجال الجغرافي، بشكل يتواءم مع حركية المجتمع التركي، وهو ما مكّن الساسة من أن يغيروا مفهوم الحدود السياسية لتتحول من فواصل وجدران وحقول ألغام إلى نقاط اتصال وانتقال بين الناس والبضائع والأفكار، وهو ما شهدته مثلاً العلاقات التركية السورية قبل 2012.

لقد كان قادة حزب العدالة والتنمية حذرين للغاية في برنامج الحزب الانتخابي في الجانب المتعلق بالسياسة الخارجية حيث أكد البرنامج: «يتبع حزبنا سياسة خارجية تتسم بالواقعية وتتسق مع تاريخ تركيا وموقعها الجغرافي خالية من الأفكار المسبقة والتعسفية على أن تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة». وجاء في البرنامج أيضاً «سيعيد الحزب تعريف أولويات السياسة والمصالح الوطنية»، وعندما نتأمل هذا الكلام نجد فيه إشارات إلى تغيير في التعامل مع العالم الإسلامي. مع أنه لا يمكن التعامل مع هذه التوجهات والأبعاد للحكم على السياسات الخارجية للحزب، وإنما تختبر هذه التوجهات من خلال السلوك السياسي الخارجي الواقعي، من خلال دراسة السلوك السياسي الخارجي التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية تجاه أكبر قضية يتبناها الإسلام السياسي باعتبارها قضية الأمة الإسلامية الأولى، والتي لا مساومة ولا عقلانية في التعامل مع قضاياها، وأنّ دونها كل الهويات والمصالح الوطنية. وهذا ما سنبجته في الفرع التالي.

ثانياً: السلوك السياسي الخارجي لحزب العدالة والتنمية تجاه إسرائيل بين الهوية والمصلحة:

في 15 أيار 1948 قامت (دولة إسرائيل) في فلسطين ولم يمض عام حتى كانت تركيا تعلن في 28/آذار/1949 اعترافها بالكيان العبري الجديد، وشكل ذلك علامة لافتة كون تركيا الدولة المسلمة الأولى والوحيدة لمدة طويلة التي تعترف بإسرائيل (باكير، محددات فهم العلاقات التركية - الإسرائيلية، 2010، صفحة 75). إلا أنّ العلاقة بينهم لم تعرف مساراً ثابتاً محدداً بل تعرضت لمد وجزر على امتداد الخمسين عاماً الماضية لكنها لم تنقطع يوماً بصورة كاملة وحافظت لحظات جزرها الشديد على حد أدنى كان كافياً لتأسس عليه معاودة الانطلاق والتوسع، إلا أنّها في كل مرحلة تتغير العلاقة ودرجة التعاون والمصالح بين الدولة التركية والكيان الصهيوني بحسب الهوية السياسية للنخبة السياسية الحاكمة، التي بدورها تغير من هوية الدولة وهوية السلوك السياسي الخارجي.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، وسعي قادته إلى تعميق العلاقات مع الجانب الفلسطيني، إلا أن حكومة العدالة والتنمية لم تستطع أن تحيد عن سياسة العلاقات الوثيقة بين أنقرة وتل أبيب، وعلى الرغم من أن علاقات الطرفين شهدت بعض البرود والاهتزازات عندما رفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لقاء نظيره آرييل شارون الذي زار أنقرة قادماً من موسكو، وقد

تذرع أردوغان ببرنامجه المكثف الذي يمنعه من تلبية هذا المطلب (حسين، 2010، صفحة 72). غير أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل استمرت نشطة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والثقافية والعسكرية والأمنية، ضماناً لمصلحة الدولة التركية -على الرغم من موقفه العدائي والرافض للكيان الصهيوني على مستوى الخطاب- وتطميناً لدوائر الخارجية المترصدة لتجربة الحزب وسياسته الخارجية تجاه أهم دولة من مكونات المجتمع الدولي التي تصدّت الأقطاب الدولية الكبرى، والأمم المتحدة لحماية مصالحها وكيانها. ويعدّ هذا السلوك السياسي الخارجي قمة الواقعية والبراغماتية بالنسبة لحزب إسلامي أو على الأقل ذو جذور إسلامية، مع أنّ العلاقة والسلوك السياسي الخارجي تأثر بالتوجه البنيوي للدولة التركية والنخبة السياسية الحاكمة كما سيتبين ذلك من خلال تفصيل مجالات التعامل وأهم السلوكيات السياسية الخارجية التي اتخذها الحزب.

1- المجال السياسي:

فقد قام وزير الخارجية التركي السابق عبد الله كول بزيارة إلى إسرائيل في أوائل سنة 2005، وحظيت هذه الزيارة باهتمام استثنائي، فهي الزيارة الأولى لمسؤول تركي رفيع المستوى منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في إسرائيل مع أن عناوين الزيارة تمحورت حول استعداد تركيا للقيام بعملية سلام بين سوريا وفلسطين من جهة وإسرائيل من جهة ثانية، إلا أن الغاية الأساسية من الزيارة كانت إعادة ترميم العلاقات بين البلدين (صالح، 2010، صفحة 16)، وفي 2005/5/1 فقام رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" بزيارة إلى إسرائيل هي الأولى له منذ وصوله إلى رئاسة الحكومة، وأعلن أنّ زيارته تهدف إلى تحسين العلاقات بين بلاده وإسرائيل والمشاركة في جهود السلام، واستقبلته إسرائيل بحفاوة واضحة، وقال وزير الخارجية الإسرائيلي السابق سليفان شالوم " أن البلدين يقيمان علاقات مستقرة تكاد تكون حميمة"، وأكد شالوم بأن "الإسلام المعتدل قادر تماماً على إقامة حوار مع إسرائيل" (صالح، 2010، صفحة 16).

كما استمرت العلاقات التركية - الإسرائيلية في التعاون والتقدم حتى وصل الأمر إلى محاولة تركيا تقريب وجهات النظر بين دول إسلامية وبين إسرائيل، ومن ذلك الدور الذي لعبته تركيا في ترتيب لقاء بين وزير الخارجية الباكستاني "خورشيد قاصوري" والإسرائيلي "سليفان شالوم" في أيلول 2005 (خماش، 2010، صفحة 30)، كما استضافت تركيا مرات عديدة لقاءات سرية إسرائيلية - إيرانية، وقامت بترتيب مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل وسوريا وتدخلت بين (حماس) وإسرائيل (أوغلو، 2010، الصفحات 625-627).

2- المجال العسكري:

وقعت تركيا في سنة 2002 مع إسرائيل عقداً بقيمة (668) مليون دولار لتحسين (170) دبابة من طراز أم-60، واشترت تركيا في نيسان/2005 من إسرائيل ثلاث طائرات من دون طيار، واشترت نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بتكلفة (183) مليون دولار، وبموجب الاتفاق حصلت تركيا على عشر محطات أرضية ولكل منها ثلاث طائرات أو أربع (خماش، 2010، صفحة 48)، كما

بحث رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" خلال زيارته لإسرائيل في عام 2005 مع المسؤولين الإسرائيليين في صفقة عسكرية يصل حجمها إلى نصف مليار دولار، تمحورت هذه الصفقة حول قيام الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتطوير وتحسين قرابة (30) طائرة حربية من طراز اف - 4 فانتوم تابعة لسلاح الجو التركي، ويشير المتحدث باسم صناعات الطائرات الإسرائيلية "دورون سوسليك"، أن تركيا مهتمة بتطوير طائرات إف -4، وأشار إلى أن أنقرة هي ثاني زبون عسكري بعد الهند (صالح، 2010، الصفحات 20-21).

وواصلت حكومة حزب العدالة والتنمية خلال 2006 الالتزام بالاتفاقية العسكرية الموقعة مع إسرائيل كما حضرت الاجتماعات الأمنية الثنائية أو تواصل التعاون العسكري بين البلدين في أكثر من مجال فقد تعددت زيارات المسؤولين العسكريين المتبادلة سواء أكان على مستوى وزير الدفاع أم على مستوى القوات الجوية والبحرية، وسعت تركيا إلى شراء طائرات من دون طيار هيرون ((محرراً)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2008، صفحة 180)، واستفادت إسرائيل عبر هذه الاتفاقيات من جعل أنقرة سوقاً ضخماً لمنتجاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية، إذ بلغت على سبيل المثال قيمة الصادرات الإسرائيلية من السلاح العام 2009 حوالي (6.7) مليار دولار مقابل (6.3) مليار دولار في 2008 وهو العام الذي استوعبت فيه تركيا حوالي نصف الصادرات الإسرائيلية من السلاح (باكير، محددات فهم العلاقات التركية - الإسرائيلية، 2010، صفحة 77).

3- المجال الاقتصادي:

أثناء قيام رئيس حكومة حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان بزيارة إسرائيل في الأول من أيار عام 2005، صحب معه أكثر من مئة من رجال الأعمال الأتراك ((محرراً)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2008، صفحة 25)، وفي سنة 2006 برزت تركيا كأكبر شريك تجاري لإسرائيل في العالم العربي والإسلامي فقد استوردت من إسرائيل ما قيمته (856.3 مليون) دولار سنة 2006 مقارنة بـ (903.2 مليون) دولار سنة 2005، وصدرت إلى إسرائيل ما قيمته مليار و (221) مليوناً و (100 ألف) دولار سنة 2005 ((محرراً)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006، الصفحات 176-177)، وفي سنة 2007 بقيت تركيا تتصدر قائمة الدول الإسلامية التي لها علاقات اقتصادية مع إسرائيل حيث سجلت سنة 2007 ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة التبادل التجاري بين البلدين فقد بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا خلال 2007 ما مجموعه ملياراً و (221.9 مليون) دولار، وبلغت قيمة الواردات الإسرائيلية من تركيا في نفس العام ما مجموعه ملياراً و (606.9 مليون) دولار ((محرراً)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، 2008، صفحة 202). وبهذا تمثل تركيا سوقاً استهلاكية كبيرة ويستطيع اقتصادها أن يعمل كمتنفس إقليمي للاقتصاد الإسرائيلي الذي يعاني شبه عذلة إقليمية، وقد سجل حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل رقماً قياسياً خلال العام 2008 إذ بلغ حجمه حوالي (3.3 مليار) دولار بواقع (1.9 مليار) دولار كصادرات تركية لتتحول أنقرة إلى الشريك التجاري رقم (8) لإسرائيل (باكير، محددات فهم العلاقات التركية - الإسرائيلية، 2010، صفحة 76).

4- المجال الطاقوي:

في عام 2009 قام رئيس شركة (غازبروم) الروسية بزيارة للعاصمة التركية أنقرة وخلال لقائه مع وزير الطاقة التركي السابق حلي جولر، بحث الطرفان إمكانية توسع خط أنابيب الغاز الذي يربط روسيا بتركيا عبر قاع البحر الأسود، وهو المشروع المقرر أن يبدأ تنفيذه قريباً تحت اسم "التيار الأزرق-2"، بهدف نقل الغاز الروسي إلى إسرائيل عبر تركيا (الفتاح، 2010، صفحة 121). وفي السياق ذاته هناك مشروع (القرن الإستراتيجي) الذي تشكل تركيا لبه الأساس والذي يتضمن أفكاراً لأنابيب تنقل النفط والغاز والماء والكهرباء وأيضاً الألياف الضوئية من تركيا إلى إسرائيل، يربط مشروع القرن الإستراتيجي (Med Stream Project) الأبحر الأربعة (قزوين، الأسود، المتوسط، والأحمر)، وبتكلفته تزيد عن (12) مليار دولار، ويساعد هذا المشروع على ربط منطقة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط ضمن رؤية تركية لدور محوري في مشروع طاقة أكبر يمتد من الصين شرقاً إلى أوروبا غرباً ومن تركيا شمالاً إلى الهند جنوباً والتي انضمت إلى المشروع في نهاية 2008 (محمد، 2016، صفحة 297).

إلا أنه وعلى الرغم من استمرار قوة الجوانب الاقتصادية والفنية في العلاقات، إلا أن الجوانب السياسية والاستراتيجية لهذه العلاقات تعرضت لبعض المتغيرات والتوترات مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وتبنيه سياسة خارجية متعددة الأبعاد وسياسة تصفير المشاكل مع الجيران، والتي جعلت من تل أبيب أقل أهمية في الاستراتيجية لعدة متغيرات أهمها؛ (محمد، 2016، الصفحات 297-298):

- فقدان العدو المشترك؛ مع تطور العلاقات التركية – السورية لم تعد أنقرة تنظر إلى دمشق كعدو يتطلب التعامل معه إنشاء علاقات أمنية قوية مع تل أبيب.
- تجميد عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ إذ أدت هذه السياسة عملياً على التخلي عن الفرضية القائلة بأن التقرب من إسرائيل من شأنه أن يفتح البوابة الأوروبية أمام الانضمام التركي.
- انخفاض القيمة التكنولوجية للأسلحة الإسرائيلية؛ إذ تبين للعسكريين الأتراك أن بعض الصفقات العسكرية مع إسرائيل كان دون مستوى الشروط الموضوعية أو المواصفات المتوقعة.
- تحولات القضية الكردية؛ فكانت المتطلبات الأمنية التركية اتجاه الأكراد تقضي أن تكون علاقات أنقرة الأمنية والاستخباراتية مع تل أبيب قوية، لكن انفتاح تركيا اليوم على أكراد الداخل وعلى أكراد الخارج عبر جيرانها الذين يشاركونها الحساسية الكردية أفقد العامل الإسرائيلي دوره وأهميته.
- فضلاً عن هذه المتغيرات يمكن الإشارة هنا إلى أنه مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ومع الانحسار النسبي لنفوذ المؤسسة العسكرية العلمانية في تركيا، لم يعد التصدي لتنامي نفوذ الإسلام السياسي يمثل هدفاً أو عاملاً مشتركاً بين أنقرة وتل أبيب، وتحول التوافق بينهما حول هذه النقطة إلى تناقض (باكير، محددات فهم العلاقات التركية – الإسرائيلية، 2010، صفحة 77).

فقد تعثرت العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ عملية (الرصاص المصبوب) ضد قطاع غزة في نهاية العام 2008 وبداية العام 2009، والتي أدت إلى تقويض شعبية إسرائيل في تركيا، كما ثار "أردوغان"

على أثر ذلك في مؤتمر دافوس في كانون الثاني 2009 إثر تعليقات شمعون بيرز حول عملية (الرصاصة المصبوب) ضد قطاع غزة، وبدا واضحاً أن العلاقات التركية – الإسرائيلية تمر في مرحلة جديدة يشوبها الاضطراب، وكردة فعل على رفض إسرائيل قيام رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" بزيارة رسمية لقطاع غزة في أيلول/ 2009، ألغت أنقرة سلاح الجو الإسرائيلي في مناورات نسر الأناضول في 8/ تشرين الأول/ 2009، وربط أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي إلغاء المناورات بالوضع في غزة إذ قال: «إن بلاده منعت إسرائيل من المشاركة في المناورات بسبب قلق الرأي العام التركي بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة» (صالح، 2010، صفحة 23).

على صعيد آخر استدعى وزير الخارجية الإسرائيلي داني ايلون السفير التركي في إسرائيل في كانون الثاني/ 2010، وحمله رسالة احتجاج على الفحوى المعادية للسامية لإحدى المسلسلات الشعبية التركية، وقد تحول هذا الحادث إلى أزمة دبلوماسية حين أهان "ايلون" السفير التركي عندما أجلسه على كرسي منخفض بشكل ملحوظ قياساً للكرسي الذي يجلس عليه وزير خارجية إسرائيل، بالإضافة إلى كون العلم الإسرائيلي هو العلم الوحيد الذي كان موضوعاً على الطاولة، وعلى إثر ذلك الموقف هددت تركيا باستدعاء سفيرها إلى أنقرة مما أدى إلى إصدار اعتذار إسرائيلي (محمد، 2016، الصفحات 299-300).

كما وصلت العلاقة بين البلدين إلى أدنى مستوياتها في أيار/ 2010 على أزمة أسطول الحرية الذي قتل خلالها تسعة مواطنين أتراك وجرح العديد على يد الجنود الإسرائيليين، وقد ضغطت المواقف الشعبية في كلا حكومتي البلدين دافعة إياهما إلى اتخاذ مواقف متشددة تجاه الطرف الآخر (محمد، 2016، صفحة 300). فاتجهت العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى التوتر، وسحبت أنقرة سفيرها من تل أبيب، وألغت مناورتيين مشتركيتين معها، وسجلت احتجاجات في مجلس الأمن الدولي، وحلف الناتو، ومنظمة التعاون الإسلامي، ضغط باراك أوباما على نتنياهو أثناء زيارته إسرائيل نهاية شهر آذار/ مارس عام 2013 لتنفيذ شروط تركيا لاستئناف العلاقات بين البلدين؛ فقدم نتنياهو اعتذاراً إلى أردوغان، ووافقت إسرائيل على دفع التعويضات لعائلات الضحايا الأتراك، وتعهد بتخفيف القيود على قطاع غزة، إلا أن إصرار أردوغان على رفع الحصار عن القطاع، حال دون تطبيع العلاقات بين البلدين (الخماس، 2016، صفحة 191).

ومما تقدم يمكن القول أن العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ عام 1949 لم تكن ثابتة بقدر ما كانت تعبير عن اصطفاة إقليمي – دولي في مواجهة اصطفاة دولي أوسع، لذا كان الاعتراف التركي بإسرائيل من موجبات التحالف التركي – الأمريكي، الذي استهدف أساساً مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق، ولكن مع سقوط الأخير تغيرت الحركة التي تربط تركيا بإسرائيل لتصبح معادلة العلاقات متمثلة في قوتين واقعتين في شرق المتوسط تشاركان في خاصيتين محددتين هما السقف الدولي الواحد، ومجاورة كلاتهما لنفس الدول المعادية (سوريا والعراق) لذلك استمرت العلاقات التركية – الإسرائيلية على وتيرة واحدة.

ولكن مع تبدل الموازين أكثر في المنطقة واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة في 2003، وانفتاح سوريا على تركيا لم تعد تركيا محاطة بدول معادية مثلما كانت في السابق، ومن ثم انهار ركن أساسي في القواسم المشتركة لكل من تل أبيب وأنقرة، وأصبح الابتعاد التركي عن إسرائيل مطلباً للمصالح التركية العليا وليس على خلفية قناعات حزب العدالة والتنمية كما تحاول الدوائر الإسرائيلية تصويره. وتأسيساً على ما سبق فإن حكومة حزب العدالة والتنمية تعاطت بشكل بارع مع المحددات الداخلية لسياسة تركيا الخارجية بعد أن نجحت نجاحاً مهنراً في تحقيق الاستغلال الأمثل للمقومات والمعطيات الداخلية التي يمكن الارتكاز عليها في هذا الخصوص، وهو ما انعكس بالإيجاب على تلك الحكومة وحزبها وكذلك السياسة العامة التركية بشكل عام، حيث تسنى لحكومة حزب العدالة والتنمية تعزيز وجوده في السلطة وترسيخ أقدام حزبها على الساحة السياسية، في الوقت الذي نجحت فيه بعبور تركيا من النفق المظلم المفعم بالتوترات السياسية والثقافية وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، الذي قيد السياسة العامة التركية لعقود حتى أصابها الانكماش والتخبط لتطلق لها العنان من جديد كي تعيد توازنها وحيويتها ومن ثم تعيد الروح لدور تركيا الإقليمي وتبرز وجودها على خريطة العالم مجدداً. فرؤية تركيا كدولة مركزية وليست هامشية، ومستقلة وليست تابعة، منح السياسة الخارجية التركية الاستقلالية والعمل وفقاً للمصالح الوطنية، بعيداً عن الخضوع للتحالفات الإستراتيجية مع الغرب؛ بحيث تجاهلت حكومة حزب العدالة والتنمية شروط اللجنة الدولية (الاعتراف بإسرائيل، نبد العنف، الاعتراف بالمعاهدات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية)، لإقامة علاقات طبيعية مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني يناير عام 2009، واستقبالها لوفد حركة حماس برئاسة رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في أنقرة في شباط/فبراير من عام 2009 مخالفة الاتفاق الغربي في هذا الشأن (نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، 2010، صفحة 77).

الخاتمة:

في ختام دراستنا، نخلص إلى ما يلي:

- 1- إن مستوى التنظيم الدولي المعاصر لا يسمح للإسلاميين بتطوير مفهوم الأمة التاريخي والفقهية إلى كيان عملي إجرائي، يتوسط وحدة الدولة القطرية وباقي وحدات المجتمع الدولي، لاعتبارات سياسية تغذيها الهوية والمكون الثقافي (الدين).
- 2- بدافع الواقعية والليبرالية والعقلانية ومنطق الدولة، لم يسع الإسلاميون صنّاع السياسات الخارجية في بعض الدول الإسلامية، لتقديم مفهوم ورؤية مستقبلية للأمة الإسلامية طبقاً لعناصر العمل الجماعي المعنوي والمؤسسي المشترك، يتجاوز حدود الدولة القطرية في هويتها ومصالحها، وتبني هوية ومصالحة عابرة للحدود. وهذا طبيعي فالخيار العقلاني للقرار السياسي الخارجي لا يتيح هذه الامكانية من التغيير، وبالتالي على الإسلاميين الدمج بين القرار التدريجي والاستراتيجي لإحداث التغيير الذي يطمحون إليه،

3- إنّ التقسيمات المعرفية والإجرائية لهياكل التنظيم الدولي المعاصر، ليست تقسيمات بريئة معرفياً، بل ارتبطت بمسارات تاريخية مشحونة بصراع الهويات والنفوذ، وعلى الباحثين في العلوم الاجتماعية والسياسية خصوصاً المهتمين بالعلاقات الدولية، وصناع السياسات الخارجية للدول الإسلامية إعادة الوصف والتقسيم، بالشكل الذي يتيح المحافظة على مستوى الأمة الإسلامية وعلاقة وحداتها،

4- تجربة العدالة والتنمية التركي في صنع السياسة الخارجية شهدت تغير من حيث إعادة الدولة التركية إلى التعامل مع الشرق الإسلامي على أنه عمقها التاريخي والديني والحضاري، وتجاوز محدد الهوية الأتاتوركى العلماني الغربي المصطنع قانوناً للدولة التركية، في حين أنّ هوية الدولة يصنعها المجتمع وروابطه الثقافية والتاريخية، في شكل سابق للدولة ذاتها، لهذا عملت سياسة الحزب الخارجية على تصحيح العلاقة مع وحدات الأمة الإسلامية، واعتبارها امتداد تاريخي للدولة التركية، وعمقها الاستراتيجي الأول،

5- تعدّ السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية، خاصة في شقها المتعلق بالعلاقة مع الكيان الصهيوني (إسرائيل) المحتل للأراضي الفلسطينية منذ 1948، سياسة مفردة في الواقعية والبرغماتية والليبرالية، متأثرة بمنطق العقلانية والمصلحية المرتبطة بالدولة المؤسسة، بعيدة عن الرؤية البنيوية القيمة المرتبطة بالهوية الإسلامية للدولة والمجتمع التركي، الراض لاحتلال الصهيوني، وراض للاعتراف بإسرائيل وسياسة التطبيع والتعاون بين تركيا وإسرائيل. وإن كان هناك سلوك سياسي خارجي بنيوي قيمي تجاه القضية الفلسطينية فيلاحظ عليه المحدودية والهامشية في التغيير، واقتصار الدور التركي على صفة ساعي البريد بين الطرفين الفلسطيني والصهيوني. لهذا ينبغي على حزب العدالة والتنمية صانع السياسة الخارجية التركية إن أراد أن يحدث تغيراً في السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية ينسجم مع منطلقاته ومبادئه تجاه هذه القضية، ويعتمد القرار الاستراتيجي الأكثر قدرة على التغير،

6- تعتبر تجربة حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة الخارجية الواقعية محدودة التغير، وبعيدة عن الجذرية الأيديولوجية وأنموذجاً لأحزاب الإسلام السياسي، حققت بها تعايش مع الغرب الراض لهذه الحركات، واستطاعت أن تفرض ذاتها كدولة مركزية في المجال الإسلامي، ولم تحدث القطيعة مع التنظيم الدولي الإقليمي والعالمي، ولكن أعادت ترتيب العلاقة والعمل في عمقها الاستراتيجي، بنظرة نقدية للمعتقدات في الإسلام السياسي.

الإحالات والمراجع:

1. أحمد داود أوغلو. (2010). العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية (المجلد 1). (محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، المترجمون) الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للأبحاث.
2. اسماعيل الشطي. (2013). الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة (المجلد 1). المغرب، الرباط: دار الأمان.
3. إيمان أحمد رجب. (أكتوبر، 2011). الهوية ام المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدولة الخارجية؟ ملحق مجلة السياسة الدولية (اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية)، صفحة 7.
4. باتريك ه. أونيل. (2017). مبادئ علم السياسة المقارنة (المجلد 2). (باسل جبيلي، المترجمون) سوريا، دمشق: دار الفرقد.
5. باسم عبد العزيز السعاتي. (بلا تاريخ). جغرافية تركيا. تأليف ابراهيم خليل أحمد (محرراً)، تركيا المعاصرة (الصفحات 7-9).
6. بشير عبد الفتاح. (2010). السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة. مجلة السياسة الدولية، صفحة 121.
7. جون بيليس، وستيف سميث. (2004). عولمة السياسة العالمية (المجلد 1). (مركز الخليج للأبحاث، المترجمون) الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
8. حسن البنا. (1989). مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا. الاسكندرية: دار الدعوة للنشر والتوزيع.
9. حسنين توفيق ابراهيم. (2003). الاتجاهات المعاصرة في تحليل النظم السياسية العربية. ع23: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
10. حسنين توفيق ابراهيم. (2003). الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية. ع23، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
11. حسنين توفيق ابراهيم. (2003). الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية. ص ص63-76: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
12. راشد الغنوشي. (2012). الديمقراطية وحقوق الانسان في الإسلام. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
13. رنا خماش. (2016). النّظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014 (المجلد 1). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
14. رنا خماش. (2010). العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (1996-2009). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
15. سامي ابراهيم. (2012). الدين والسياسة بين تهافت العلمانيين وقصور الإسلاميين (المجلد 1). تونس، تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب.
16. ستيفن وولت. (2005). العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة. [Http://www.gcocils.com/adcel.2005.zeggagh/polreview.html](http://www.gcocils.com/adcel.2005.zeggagh/polreview.html)
17. سعد الدّين العثماني. (2015). في فقه الدّين والسياسة. ط4: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.
18. سلام الريضي. (16 1، 2011). العلاقات الدولية من الواقعية إلى ما بعد الإنسانية. 20، 1، http://salamalrabadi.blogspot.com/2012/05/blog-post_30.html. 2020

19. سليمان صالح الغويل. (2003). ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة (دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة) (المجلد 1). طرابلس، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس.
20. صالح التومي. (2017). الإسلام السياسي في شمال إفريقيا. ط1: الدار المتوسطة للنشر، تونس.
21. طارق عبد الجليل. (جوان، 2011، السنة 41). دبلوماسية اردوغان "تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية". السياسة الدولية، صفحة 112.
22. طيبي غماري. (2016). أزمة الإسلام السياسي المعاصر، إشكالات التحول من جماعة المؤمنين إلى دولة المواطنين. مجموعة من المؤلفين: الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، ج1، صفحة 301.
23. عبد الحليم غزالي. (بلا تاريخ). شبكة المعلومات الدولية. (لقاء مكي، المحرر، وتركيا والعالم الإسلامي من فكرة القومية إلى الجسر الحضاري، المنتج) تم الاسترداد من WWW.aljazeera.net.
24. عبد الرحمان حسام. (2017). الإسلاميون والدولة الحديثة، حزب العدالة والتنمية في تركيا، أسلمة النيولبرالية وترسيخها في الإسلام. تأليف مجموعة من المؤلفين، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة (المجلد 1، الصفحات 310-316). الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
25. عبد الله اسكندر. (بلا تاريخ). <http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/193688>. تاريخ الاسترداد 2020، من جريدة دار الحياة.
26. عبد الله الشمري. (بلا تاريخ). www.alarabnews.com. (السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، المنتج) تاريخ الاسترداد 2020، من موقع العرب نيو.
27. عبد الناصر جندي. (2007). التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (المجلد الطبعة الأولى). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
28. عبد النور بن عنتر. (صيف، 2002). الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي. مجلة شؤون الأوسط، 107ع، صفحة 75.
29. عبد الوهاب المسيري. (2008). موسوعة اليهود والمهودية والصهيونية، ج2. (المجلد 4). القاهرة، مصر: دار الشروق.
30. عدنان السيد حسين. (2010). مواقف لا موقف العرب والانفتاح التركي. مجلة آفاق المستقبل، صفحة 70.
31. عدنان محمد حسين الهياجنة. (الإثنين صيف 2001، 2001). <https://drive.google.com/file/d/1mnU7ngv4o9tidzc1TF7Cg6vPye6w0pzn/view> مجلة العلوم الاجتماعية الكويت. تاريخ الاسترداد 2020، 1 من دار المنظومة.
32. عقيل سعيد محفوظ. (2012). السياسة الخارجية التركية الاستمرارية - التغيير (المجلد 1). الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
33. عقيل سعيد محفوظ. (2012). السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير (المجلد 1). الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
34. علي حسن باكير. (2010). محددات فهم العلاقات التركية - الإسرائيلية. مجلة آراء حول الخليج، صفحة ص75.
35. علي حسن باكير. (2010). تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو سياسية والجيو استراتيجية. تأليف محمد عبد العاطي (محرراً)، تركيا بين تحديات الدّاخل ورهانات الخارج (المجلد 1، صفحة 21). بيروت: الدّار العربية للعلوم ناشرون.

36. عماد عبد الغني. (2017). الإسلاميون والدولة محدّدات التّجديد ومعاله في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة. تأليف مجموعة مؤلفين، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، ج2 (صفحة 457). الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
37. كمال حبيب. (2009). تركيا ومستقبل التّدافع الإسلامي-العلماني. مجلة البيان-موسوعة التقرير الاستراتيجي، صفحة 235.
38. لؤي صافي. (2013). الحرية والمواطنة والإسلام السياسي، التحولات السياسية الكبرى وقضايا التّهوض الحضاري. ط1: الشبكة العربية للأبحاث والنّشر، بي روت، لبنان.
39. محسن صالح (محرراً). (2007). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
40. محسن صالح (محرراً). (2008). التقرير الإستراتيجي الفلسطيني. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
41. محسن صالح (محرراً). (2008). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
42. محسن صالح. (2010). تركيا والقضية الفلسطينية. تقرير معلومات، صفحة 36.
43. محمد السيد سليم. (1998). تحليل السياسة الخارجية (المجلد 2). مصر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
44. محمد صادق إسماعيل. (2013). التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان (المجلد 1). القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
45. محمد علي قطب. (1978). يهود الدونمة أصلهم نشأتهم حقيقتهم (المجلد 1). القاهرة، مصر: دار الأنصار.
46. محمد نور الدين. (بلا تاريخ). الدور التركي تجاه المحيط العربي ا. أوراق عربية، الصفحات ص 26-28.
47. محمد نور الدين. (2002). التحالف التركي - الإسرائيلي وتأثيراته على الأمن القومي العربي. مجلة دراسات دولية، صفحة 34.
48. محمد نور الدين. (2008). تركيا الصيغة والدور (المجلد 1). بيروت، لبنان: رياض الريس للكتب والنّشر.
49. محمود سعد محمود. (2010، 01 23). الألوكة الثقافية. تاريخ الاسترداد 24 1، 2020
50. مشاري الرويحي. (2017). إسلامي واقعي ليبرالي أم بنيوي، مسارات الدولة والأمة في التنظيم الدولي المعاصر. تأليف مجموعة من المؤلفين، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة (المجلد 1، الصفحات 573-592). الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
51. مشاري، الرويحي. (2017). إسلامي واقعي ليبرالي أم بنيوي، مسارات الدولة والأمة في التنظيم الدولي المعاصر. تأليف مجموعة من المؤلفين، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة ج2 (المجلد 1، صفحة 576). الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
52. مصطفى الحباب. (2015). الحركة الإسلامية رؤية نقدية. ط4: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، لبنان.
53. مصطفى اللباد. (2010). أوروبا وسياسة تركيا الشرق اوسطية. مجلة السياسة الدولية، صفحة 96.
54. مصطفى اللباد. (2010). تركيا والعرب شروط التعاون المثمر. تأليف محمد عبد العاطي محرراً، تركيا بين تحديات الدّاخل ورهانات الخارج (صفحة 213). بيروت: الدّار العربية للعلوم ناشرون.
55. ميشال نوفل. (2010). عودة تركيا إلى الشرق: الاتّجاهات الجديدة للسياسة التركية (المجلد 1). بيروت، لبنان: الدّار العربية للعلوم والنّشر.

56. ميشال نوفل. (خريف 2012). تركيا في العالم العربي: الاطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية. مجلة الدراسات الفلسطينية، صفحة 31.
57. ناتالي توتشي. (2010). أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، صفحة 102.
58. نادية محمود مصطفى. (10، 1985). نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة لمنظور جديد. مجلة السياسة الدولية، صفحة 5.
59. ناصيف يوسف حنّى. (1985). النظرية في العلاقات الدولية (المجلد 1). بيروت: دار الكتاب العربي.
60. يزن خلوّق محمد. (2016). الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار السنهوري.
61. *AK Parti Tucuğu (2002), s. 15.*
62. *Alxender wendt ..social theory of International politics .pares: Cambridge university.*
63. *Magazehfuss .(1999) .constructivism in international relations : the politcs of reality . combridge university pres.*
64. *Peter Trubowitz) .Nr 79, 001 .(Structure and Choice in Foreign Policy Analsi . Mexico Centro de Investigacion y Docencia Economicas.*
65. *Volker Rittberger .Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories .Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Working Paper.*

أحزاب الإسلام السياسي وصنع السياسة الخارجية بين منظوري الأمة والدولة:

حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً _____ ط. د. / مراد هاشم
